مصر تهدي العالم أكبر متحف أثري في التاريخ

الرئيس السيسي: المتحف الكبير شهادة على عبقرية المصري الذي نقش على الجدران قصة وطن

في مشهد مهيب أبهرت مصر العالم بحفل افتتاح المتحف المصري الكبير، أكبر متحف مخصص لحضارة واحدة في التاريخ، ليكون تتويجًا لرحلة طويلة من العمل امتدت لسنوات.

المتحف الذي يضم أكثر من ١٠٠ ألف قطعة أثرية، كلها مملوكة لمصر، يمثل أيقونة الجمهورية الجديدة. لم يكن حفل افتتاحه مجرد مناسبة ثقافية، بل احتفالًا حضاريًا يعبر عن عراقة مصر وقدرتها على الجمع بين التاريخ والحداثة في لوحة واحدة أبهرت العالم.

بدأت فعاليات الافتتاح في السابعة مساءً وسط أجواء احتفالية مهيبة، بحضور الرئيس عبد الفتاح السيسي وعدد كبير من ملوك ورؤساء الدول، إلى جانب شخصيات سياسية وثقافية من مختلف أنحاء العالم، وممثلين عن منظمة اليونسكو، فضلا عن أكثر من ٤٥٠ مراسلا يمثلون نحو ١٨٠ وسيلة إعلامية دولية ومحلية لتغطية الحدث.

وجاء الحفل محكمًا في تفاصيله، حيث بدأ بعرض بصري ضوئي مذهل جرى إسقاطه على واجهات المتحف وساحة الأهرامات، يسرد قصة الحضارة المصرية منذ فجر التاريخ وحتى عصرها الحديث.

تبعت ذلك فقرة موسيقية شارك فيها فنانون مصريون قدموا مقطوعات مستوحاة من التراث الفرعوني، مزجت بين الموسيقى الكلاسيكية والعروض المعاصرة، لتأخذ الحضور في رحلة عبر الزمن نحو جوهر الهوية المصرية.

كما شهد الحفل فقرة استثنائية خُصصت لقاعة توت عنخ آمون، التي تعد أبرز محطات المتحف، حيث عُرضت المجموعة الكاملة الخاصة بالملك الذهبي لأول مرة في مكان واحد منذ اكتشافها قبل أكثر من قرن، وقد أتيح للضيوف بعد الحفل جولة داخل القاعات الجديدة، التي تضم أكثر من مئة ألف قطعة أثرية جُمعت بعناية لتروي قصة مصر عبر العصور.

كلمة الرئيس السيسي

وفي كلمته خلال الحفل، أكد الرئيس عبد الفتاح السيسي أن افتتاح المتحف المصري الكبير يمثل لحظة تاريخية تؤكد عبقرية المصري القديم والمصري المعاصر على حد سواء، قائلا: "المتحف الكبير شهادة على عبقرية المصري الذي نقش على الجدران قصة وطن، واليوم نكتب فصلا جديدًا في تاريخ الحاضر والمستقبل".

وأشار الرئيس إلى أن هذا الصرح العظيم يعد رسالة سلام وثقافة للعالم أجمع، ودعوة للتأمل في إرث الإنسانية المشترك الذي حفظته مصر عبر آلاف السنين.

وأضاف الرئيس السيسي أن هذا المشروع لم يكن مجرد بناء ضخم، بل رؤية وطنية تهدف إلى تعزيز مكانة مصر الثقافية والسياحية، ودعم الاقتصاد الوطني من خلال الاستثمار في القوة الناعمة التي تمثلها الحضارة المصرية.

وشكر في ختام كلمته جميع من شاركوا في إنجاز هذا الحلم من علماء الآثار والمهندسين والعمال، مؤكدًا أن مصر ستظل حارسة الحضارة ومصدر الإلهام الإنساني.

في الوقت نفسه، ألقى السير مجدي يعقوب، طبيب القلب المصري العالمي، كلمة مؤثرة خلال حفل افتتاح المتحف المصري الكبير، أعرب فيها عن فخره واعتزازه بانتمائه لمصر، كما أكد أن هذا الصرح الثقافي العملاق يجسد عظمة المصريين وقدرتهم على صنع المعجزات.

وقال يعقوب: "اليوم، وأنا أقف هنا، أرى الخيط الممتد من جراح مصري قديم كان يمسك مشرطه على ضوء المشاعل، إلى جراح مصري معاصر يعالج القلوب بأدوات العصر الحديث".

وأضاف: "في مصر القديمة، كانت مهنة الطب مقدسة، حيث تعلم الكهنة في البيوت القديمة أسرار التشريح والدواء، وجمعوا بين الجسد والروح".

وأتم بالقول إن العناية بالإنسان، أي إنسان، بغض النظر عن جنسيته أو ديانته أو عقيدته، كانت وما زالت أعظم هدية قدمتها حضارتنا للعالم".

بدوره، قال فاروق حسني، وزير الثقافة الأسبق وصاحب فكرة بناء المتحف الكبير، إن افتتاح المتحف المصري الكبير يعد مرآة للتاريخ ومصدر فخر لكل مصري وعربي، كما أكد أن هذا الافتتاح المبهر يجسد روعة الإبداع المصري وعظمة الإنجاز الوطني، ويعد تتويجًا لرحلة طويلة من الجهد والإخلاص امتدت لعقود.

وأضاف: «أتقدم بأسمى آيات التهنئة إلى الدولة المصرية وجميع مؤسساتها على هذا الافتتاح الاستثنائي الذي أضاء صورة مصر في أبهى تجلياتها أمام العالم، وأشكر كل من ساهم في إعداد وتنظيم هذا الحدث العظيم».

وأوضح وزير الثقافة الأسبق أن افتتاح المتحف المصري الكبير يضيف أبعادًا جديدة لترسيخ الهوية الوطنية في قلوب الأجيال المتتابعة، وغرس جذور الفن المصري الأصيل في الوجدان، مشددًا على أن «المتحف يمثل ملحمة تُروى للأجيال القادمة، وهدية من مصر للعالم».

وتابع: «أتذكر بحب وامتنان الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك الذي أبدى حماسًا كبيرًا عند انطلاق المشروع، والمشير الراحل محمد حسين طنطاوي الذي قدم دعمًا وافرًا، والسادة رؤساء الوزراء والوزراء السابقين والحاليين، وكل الزملاء في وزارتي الثقافة والآثار والمهندسين والخبراء والأثريين والعمال الذين بذلوا جهدًا مشهودًا لإنجاز هذا العمل الوطني الكبير».

واختتم قائلا: «الآن أشعر بالرضا والسعادة الغامرة، وأتمنى أن يتمسك الجيل الجديد بالحالة الوطنية العظيمة التي عاشها في هذه اللحظة التاريخية، وأن يحمل أحلامه وهويته المصرية إلى الأجيال القادمة، فبهم يتجدد شباب مصر، وبأحلامهم تظل دومًا سامقة».

وقال محمد الإتربي، الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، إن البنك الذي يمتد تاريخه إلى ١٢٧ عامًا، له حصة سوقية في القطاع المصرفي المصري بلغت نحو ٤٨٪، فيما بلغ إجمالي أصول البنك ٩ تريليونات جنيه مصري.

وأشار إلى أن المتحف المصري الكبير رسالة للعالم باعتباره أحد أهم المشروعات الثقافية والحضارية على مستوى العالم.

وأضاف أن هناك شراكة استراتيجية بين البنك الأهلي والمتحف المصري، مشيرًا إلى أن دعم البنك للمتحف لأهميته الثقافية في بناء الإنسان.

ولفت إلى أن رعاية البنك الأهلي استمرار لدوره في وضع مصر على الخريطة السياحية، فمصر هي مزيج من الحضارة الخالدة، موجهًا رسالة لدول العالم: "تعالوا شاهدوا حضارة مصر".

مجدي يعقوب:

هذا الصرح العملاق يجسد قدرة المصريين على صنع المعجزات

فاروق حسني:

أتمنى أن يتمسك الجيل الجديد بالحالة الوطنية لتلك اللحظة التاريخية العظيمة

محمد الإتربي:

البنك الأهلي المصري في شراكة استراتيجية مع المتحف الكبير باعتباره أهم مشروع في العالم

www.alamalmal.net

عالم المال

ندعم قرارك

• الإصدار الثانى • السنة العشرون • العدد: 863

الأحد 2 نوفمبر 2025 م

تصفح الموقع

8 صفحات
5 جنيهات

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

محمد فريد: دخول صانع السوق والمشتقات وتفعيل الشورت سيلنج نقلة مهمة في سوق المال

كتب - محمد النجار :

قال الدكتور محمد فريد، رئيس هيئة الرقابة المالية، إن الفترة القادمة ستشهد نقلة نوعية في سوق المال بدخول المشتقات وصانع السوق وتفعيل الشورت سيلنج، وهي أدوات مهمة لزيادة النشاط والتحوط.

وأكد رئيس الهيئة أن الرقابة المالية بصدد إصدار قواعد جديدة للقيد، تهدف إلى زيادة كفاءة السوق ونشاطه وحماية حقوق المستثمرين. جاء ذلك على هامش ورشة العمل التي نظمتها الهيئة لتدريب العشرات من الصحفيين والإعلاميين وزيادة ثقافتهم المالية وتعريفهم بهذه الأدوات الجديدة.

وردًا على تساؤلات جريدة «عالم المال» حول آلية ضبط التلاعبات والرقابة الوقائية، أكد فريد أن الهيئة، ولأول مرة في تاريخ سوق المال، تجري عمليات تفتيش على الشركات المقيدة بعدد كبير من خبراء الهيئة لإثبات عمليات التلاعب.

وفي الوقت نفسه تمت عمليات تفتيش على فروع لشركات سمسرة في القاهرة وبورسعيد في التوقيت ذاته، ما أسفر عن ضبط أدلة كافية لعمليات التلاعب في شركة «بريميوم هيلث كير» وتم تحويلها إلى النائب العام.

وقال رئيس الهيئة: لا يمكن أن نقول إن هناك تلاعبًا لمجرد ارتفاع سعر السهم ٢٠٪ أو هبوطه في اليوم التالي بالنسبة نفسها، لأن الأصل في الأسواق هو حرية الحركة. ففي أمريكا مثلًا قد تصعد ورقة مالية ٧٠٪ أو أكثر أو تهبط بالنسبة ذاتها في جلسة واحدة.

وأشار فريد إلى أن الهيئة تعمل على إعداد قواعد جديدة للقيد لزيادة كفاءة السوق، وتقديم المزيد من الحماية للمستثمرين، وزيادة الشفافية، والعمل على جذب مزيد من الشركات للقيد في البورصة خلال الفترة القادمة.

المؤشر 03 ص

حسن الفندي: أسعار السكر تتراجع بسبب وفرة الإنتاج ومطالب بتجميد الاستيراد لحماية السوق

أكد حسن الفندي، رئيس شعبة السكر بغرفة الصناعات الغذائية باتحاد الصناعات، أن الوقت الحالي غير مناسب لاستمرار الاستيراد، مشيرًا إلى أن هناك عدة شركات منتجة خاطبت وزارة التموين والتجارة الداخلية رسميًا للمطالبة بوقف استيراد السكر مؤقتًا، إلى حين تصريف المخزون المحلي الذي تراكم بشكل ملحوظ خلال الأشهر الأخيرة.

وأوضح أن أسعار السكر المحلية انخفضت خلال شهر أكتوبر الجاري بنحو ١٥٠٠ جنيه للطن مقارنة بشهر سبتمبر، ومع استمرار الاستيراد بهذا الشكل، سيواجه المنتجون صعوبة في تسويق منتجاتهم، مما قد يؤدي إلى خسائر ويؤثر على استقرار السوق ككل.

وأضاف أن القطاع حقق قفزة واضحة في الإنتاجية، فوفقا للإحصاءات بلغ إجمالي الإنتاج خلال الموسم المنتهي في أغسطس الماضي نحو ٢,٩٦٤ مليون طن، مقابل ٢,٢١٥ مليون طن في موسم ٢٠٢٤، بزيادة بلغت نحو ٣٤٪. وجاء هذا النمو نتيجة زيادة المساحات المزروعة بمحصول بنجر السكر، وتحسين أساليب الزراعة والري، إضافة إلى تطوير قدرات مصانع التكرير والاستخلاص.

واستكمل: استقرار سوق السكر يتطلب تنسيقا مستمرًا بين الحكومة والقطاع الخاص، ومن الضروري وجود آلية واضحة لضبط السوق ومراقبة حركة الأسعار، مع ضمان وجود مخزون استراتيجي كاف لتغطية احتياجات الدولة لفترات طويلة. كما يجب دعم المنتجين المحليين وتوفير حوافز للاستمرار في زراعة البنجر وقصب السكر، لأن الفلاح هو الأساس في منظومة الإنتاج، وفي الوقت نفسه ينبغي مراقبة الاستيراد بدقة حتى لا تتأثر الصناعة الوطنية.

تجارة 06 ص

حسام الجراحي: غرامة 10 آلاف جنيه عقوبة العلامات التجارية المقلدة

كتبت - غادة نعيم :

قال الدكتور حسام الجراحي، مساعد وزير التموين لشؤون الرقابة، إن الوزارة تضع ملف مواجهة الغش التجاري على رأس أولوياتها، خاصة مع زيادة محاولات التلاعب في الأسواق مؤخرًا، مؤكدًا أن الحملات الميدانية المكثفة في جميع المحافظات هي السلاح الأهم في مواجهة أي مخالفات.

وأشار إلى أن تلك الحملات أسفرت عن ضبط عدد كبير من القضايا، أبرزها تداول علامات تجارية مقلدة، وتعبئة منتجات بأسماء وهمية، والتلاعب في الأسعار والجودة.

وأضاف أن القضايا المتعلقة بالعلامات التجارية تُحال إلى المحكمة الاقتصادية، وتصل عقوباتها إلى السجن، بينما تصل عقوبة التلاعب في الأسعار والجودة إلى الحبس سنة وغرامة عشرة آلاف جنيه.

وأوضح أن هناك استعدادات مكثفة لإطلاق عدة مشروعات لوجستية في مدينة الإسماعيلية الجديدة، بالتنسيق مع جهاز تنمية شبه جزيرة سيناء وجهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة للحصول على الموافقات اللازمة قبل الطرح، كما يجري التفاوض مع عدد من كبرى السلاسل التجارية، من بينها مجموعة «الفطيم»، بالتعاون مع الشركة القابضة للصناعات الغذائية، لتطوير بعض المنافذ التابعة لها تحت العلامة التجارية Carry On.

ولفت إلى أن الوزارة تعمل على خطة تطوير شاملة لجميع مكاتب السجل التجاري في مختلف المحافظات، وعددها ١١٢ مكتبًا، تشمل تطوير المكاتب العادية والمميزة والمكاتب التابعة للغرف التجارية، وأيضًا تلك التي تعمل داخل البنوك. ومن بين هذه المكاتب، يوجد ٥٩ مكتبًا عاديًا نعمل حاليًا على رفع كفاءتها لتكون بنفس مستوى المكاتب المميزة، بما يضمن تحسين جودة الخدمات وسرعة إنجاز المعاملات للمواطنين.

جريدة عالم المال
أسبوعية - اقتصادية - شاملة
تصدر عن مؤسسة «عالم المال» للصحافة والطباعة والنشر
«ش.م.م»

رئيس مجلس الإدارة والتحرير
أيسر الحامدى

رئيس التحرير
أشرف الحامدى

مشرف عام التحرير
محمد النجار

مساعد رئيس التحرير للمحتوى الرقمى
د. أحمد عبد الفتاح

رئيس التحرير التنفيذى
أرشد الحامدى

مدير التحرير
أسماء عبد البارى - هبة عبد الستار
رشا يوسف - جمال الهوارى
على رضوان - شيرين نوار

هيئة التحرير
إيمان خيري - عبد المجيد عبد الله
منار مختار - فريدة صلاح الدين
مى أبو المجد - أحمد رضوان
هبه محسن - آيه جمال
محمد سلامة - زياد الحامدى

تصوير: كامل أمين الشعراوي
إسلام أشرف

بوابة عالم المال الإخبارية
مدير تحرير
مى رفاعى

إشراف
مهند الحامدى

إشراف الصفحات المتخصصة
عبلة السيد

الديسك المركزى
غادة نعيم - أحمد عبد العزيز

تصحيح لغوي:
شيماء عبد الرحيم

الإخراج الفنى
هيثم السيد
يحيي مجدي

التجهيزات الفنية
أحمد سيد

الإدارة والتحرير
١ ميدان موسى جلال - المهندسين
ت: ٣٣٠٥٤٢١١ - ٣٣٣٧١٨١٤
٣٣٣٥٤٦٦٢ - ٣٣٣٥٤٤٢٣
٣٣٣٧٣٨٥٥
فاكس: ٣٣٣٥٤٦٦١

أرقام الاشتراكات
فاكس: ٣٥٧٨٢٧٠٦
ت: ٣٥٨٠٦٤١٨ - ٣٥٨٠٦٤١٩
٣٥٨٠٦٤٢٠
التوزيع والاشتراكات

مؤسسة
أخبار اليوم

سجل الوفاء
ممدوح الراوى
دبابس فخري همام

لتوثيق الحدث التاريخي لافتتاح المتحف المصرى الكبير

وزارة الاتصالات تصدر مجموعة طوابع تذكارية من خلال البريد المصرى

أصدرت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مجموعة طوابع تذكارية جديدة مزودة بتقنية الـ "QR Code" من خلال البريد المصرى لتوثيق الحدث التاريخى لافتتاح المتحف المصرى الكبير الذى يعد أحد أهم وأضخم المشروعات الثقافية والحضارية فى القرن الحادى والعشرين، ويمثل أيقونة جديدة تضاف إلى سجل إنجازات الدولة فى الحفاظ على تراثها الإنسانى العريق والترويج له عالميًا.

وأكد الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن المتحف المصرى الكبير يمثل صرحًا حضاريًا عالميًا يجسد عراقة مصر وحضارتها الخالدة، مشيرًا إلى حرص الوزارة على توثيق حدث الافتتاح التاريخى من خلال إصدار مجموعة من الطوابع التذكارية التى تُخلد هذه اللحظة الفارقة فى مسيرة الدولة المصرية الحديثة.

وأوضح الدكتور عمرو طلعت أن طوابع البريد تُعد مرآة تعكس مسيرة الوطن وإنجازاته، لافتًا إلى أن هذا الإصدار لا يقتصر على كونه عملا فنيًا فحسب، بل يمثل رسالة ثقافية تُبرز للعالم عظمة الحضارة المصرية القديمة، وتؤكد الدور الريادى لمصر فى صون إرثها التاريخى وتوظيف التكنولوجيا الحديثة فى عرضه وتوثيقه.

ومن جانبها، أعربت داليا الباز رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد، عن فخر البريد المصرى بالمشاركة فى توثيق هذا الحدث التاريخى الهام عبر إصدار مجموعة متميزة من الطوابع التذكارية، التى صُممّت وطبعت بعناية لتجسّد روعة التصميم المعمارى للمتحف المصرى الكبير وما يضمه من كنوز أثرية فريدة، مشيرة إلى أن المجموعة تتضمن شيت طوابع تذكاريًا يضم خمسة طوابع تحمل صورًا لتماثيل تاريخية من داخل المتحف، إلى جانب مجموعة أخرى مكونة من ثلاثة طوابع تُبرز الواجهة المعمارية للمتحف ويتصدرها شعار "المتحف المصرى الكبير"، مؤكدة حرص البريد المصرى الدائم على دعم الثقافة والفنون والتاريخ المصرى، وإصدار طوابع تذكارية تواكب وتوثق أهم الأحداث الوطنية الكبرى، عبر طوابع تحمل بين طياتها صفحات من تاريخ الوطن وحضارته العريقة.

ويأتى هذا الإصدار ليخلد حدثًا تاريخيًا طال انتظاره، يجسد ذروة ما وصلت إليه مصر من تطور فى مجال المتاحف والتقنيات الحديثة فى العرض المتحفى، ويُبرز مكانتها كموطنٍ للحضارة الإنسانية.

"البريد" و"سيتي بنك" يوقعان بروتوكول تعاون لتعزيز الشمول المالي وتوسيع قاعدة المستفيدين بخدمات التحصيل

شهدت داليا الباز، رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد، ومحمد عبد القادر، الرئيس التنفيذي لسيتي بنك إن أي مصر، توقيع بروتوكول تعاون بين الهيئة القومية للبريد وسيتي بنك في مجال تقديم خدمات التحصيل، وذلك في إطار دعم إستراتيجية الدولة لتعزيز الشمول المالي، وتوسيع قاعدة المستفيدين من خدمات التحصيل، بما يسهم في دعم الاقتصاد القومي وتعزيز التكامل بين المؤسسات المالية والمصرفية في مصر.

وقع البروتوكول إسلام عبد الغني، مساعد رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد، وفادي عزيز، رئيس المدفوعات بـ"سيتي بنك" - مصر وشمال إفريقيا والأردن ولبنان.

قالت داليا الباز، رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد: "توقيع هذا البروتوكول يأتي استمرارًا لجهود البريد المصري نحو تعزيز التعاون مع القطاع المصرفي لتقديم خدمات مالية متطورة"، موضحًة أن البروتوكول يتيح تقديم خدمات التحصيل لعملاء "سيتي بنك" من الشركات التي ترغب في تحصيل إيداعاتها، من خلال شبكة فروع البريد المصري التي تتجاوز ٤٦٠٠ فرع منتشرة في جميع أنحاء الجمهورية، ومن ثم تحويلها مباشرة إلى حساباتها لدى البنك، مما يسهم في تسهيل دورة التحصيل المالي، ويحقق انتشارًا أوسع لهذه الشركات داخل السوق المصري، ويزيد من حجم المعاملات التجارية اليومية للبنك وللشركات معًا، بما يدعم نمو الاقتصاد القومي ويعزز من جودة وسهولة الخدمات المقدمة للمواطنين.

من جانبه، أعرب محمد عبد القادر، الرئيس التنفيذي لسيتي بنك إن أي مصر، عن سعادته بتوقيع بروتوكول التعاون مع الهيئة القومية للبريد، إحدى أهم الكيانات الاقتصادية في مصر والتي تتمتع بانتشار جغرافي واسع في جميع أنحاء الجمهورية بما يساهم في تحقيق أهداف «سيتي بنك» بالتوسع في السوق المصري، مشيرًا إلى أن توقيع هذا البروتوكول يعكس التزام «سيتي بنك» بدعم جهود الدولة المصرية في توسيع قاعدة الشمول المالي، إذ إن التعاون مع هيئة البريد يُعد نموذجًا متميزًا للشراكة بين المؤسسات المصرفية والهيئات الوطنية الرائدة في تقديم الخدمات المالية، بما يسهم في تعزيز وصول الخدمات المصرفية إلى فئات جديدة من المواطنين، ودعم التحول نحو اقتصاد متكامل ومستدام، مؤكدًا أن هذه الشراكة تأتي ضمن إستراتيجية «سيتي بنك» لتوسيع نطاق خدماتها في الأسواق الناشئة، وتعزيز استخدام الحلول الرقمية المبتكرة التي تمكن العملاء من إدارة معاملاتهم المالية بكل سهولة وأمان، بما يدعم أهداف التنمية الاقتصادية في مصر.

الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

"إي آند مصر" تنتهي من تحويل 14 فرعا إلى مبان خضراء معتمدة وفق شهادة EDGE Advanced

نجحت شركة إي آند مصر، الرائدة في خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، في الانتهاء من المرحلة الأولى من خطتها للتحول الأخضر عبر اعتماد ١٤ فرعاً من فروعها كفروع خضراء بالكامل وفقا لشهادة EDGE Advanced، لتصبح بذلك صاحبة أكبر شبكة فروع خضراء معتمدة لشركة للاتصالات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تمثل هذه الخطوة امتداداً لاستراتيجية الشركة الهادفة إلى قيادة التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون، وذلك دعما لتوجهات الدولة المصرية نحو تحقيق أهداف رؤية مصر للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والتزام «إي أند» بتحقيق صافي انبعاثات كربونية صفري عبر عملياتها في جميع الأسواق بحلول عام ٢٠٤٠.

وتعكس هذه المبادرة الرائدة التزام إي آند مصر بجعل الاستدامة محورًا أساسيًا في عملياتها التشغيلية وممارساتها المؤسسية، حيث تم تحقيق تحسينات بيئية ملموسة تشمل توفير ٣٧٧,٦٨٠ كيلووات ساعة من الطاقة سنويا، وهو ما يعادل انبعاثات ١٠٠٠ سيارة بعد السير لمسافة اكثر من ٧٠٠ كيلومتر، أو امداد ٣٤ منزلا بالطاقة لمدة عام كامل، إلى جانب توفير ١,٧٧١ متر مكعب من المياه سنوياً من خلال أنظمة وتركيبات حديثة موفرة للمياه.

وفي هذا الصدد أعرب المهندس احمد امبابي، رئيس قطاع الاتصال المؤسسي والعلامات التجارية في إي آند مصر عن سعادته بتحقيق هذا النجاح، وقال: "هذا الإنجاز الاستراتيجي يعكس رؤيتنا في إي آند مصر بأن الاستدامة ليست مجرد شعاراً، بل ممارسة عملية مدعومة بالابتكار والأرقام. لقد خطونا خطوة مهمة نحو الحد من الانبعاثات وتعزيز كفاءة مواردنا، انسجامًا مع خطة الدولة المصرية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، التي تضع البيئة في قلب استراتيجياتها الاقتصادية والاجتماعية".

وأضاف: "نفخر اليوم بأن نمتلك أكبر شبكة فروع خضراء معتمدة في قطاع الاتصالات على مستوى المنطقة، بالتعاون مع شركائنا مؤسسة EDGE كجهة مانحة للشهادة، وشركة مصادر للحلول البيئية وخدمات الطاقة كمستشار للمشروع، وهذه المرحلة الأولى ليست سوى بداية، إذ نستعد لإطلاق المرحلة الثانية قريباً والتي ستشمل عددا جديدا من فروع الشركة، بما يدعم خطتنا الطموحة لمواصلة دورنا في قيادة التحول الرقمي والأخضر معًا".

في تعاون بين القابضة للمطارات وأورنج مصر

إطلاق أول مساعد رقمي ذكي بالمطارات المصرية من مطار القاهرة الدولي

أطلقت الشركة القابضة للمطارات والملاحة الجوية أول مساعد افتراضي تفاعلي مدعوم بتقنيات الذكاء الاصطناعي داخل المطارات المصرية تحت مسمى «اسأل مريم»، وذلك بالتعاون مع شركة "أورنج مصر".

وشهد إطلاق الخدمة كل من المهندس أيمن فوزي عرب، رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية القابضة للمطارات والملاحة الجوية، وهشام مهران، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة أورنج مصر، والمحاسب مجدي إسحاق، رئيس مجلس إدارة شركة ميناء القاهرة الجوي، خلال احتفالية أقيمت بمطار القاهرة الدولي، ضمن مشروع متكامل لتحديث تجربة المسافرين وتعزيز الخدمات الرقمية بالمطار.

فمن خلال أجهزة تفاعلية ذكية حديثة (SID) موزعة داخل المطار، سيتمكن المسافرين والزوار من الحصول على إجابات فورية لأي استفسار يتعلق برحلات الطيران، أو إجراءات السفر والوصول، أو مواقع المرافق والخدمات داخل المطار، إضافة إلى معلومات حول وسائل النقل، والتاكسي والليموزين، والاتجاهات، والمناطق السياحية القريبة، وحتى مواعيد الرحلات، بما يضمن تجربة سفر أكثر راحة وسلاسة.

وتتميز "مريم" بقدرتها على التفاعل باللغتين العربية والإنجليزية، لتكون رفيقًا رقميا ذكيا يسهم في تسهيل تجربة السفر داخل المطار.

وتأتي هذه الخدمة الجديدة ضمن منظومة رقمية متكاملة تطورها الشركة القابضة للمطارات بهدف إطلاق جيل جديد من الحلول الذكية التي تعيد تعريف تجربة السفر وتدعم خطة الدولة المصرية للتحول الرقمي في قطاع الطيران المدني.

وتعد "أورنج مصر" شريك استراتيجي للشركة المصرية القابضة للمطارات والملاحة الجوية في تعزيز البنية التكنولوجية لمطار القاهرة الدولي من خلال توفير خدمة الإنترنت اللاسلكي المجاني (Wi-Fi)، ومحطات لشحن الأجهزة الإلكترونية، وأكشاك للدعم الفني.

وصرح المهندس أيمن عرب، رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية القابضة للمطارات والملاحة الجوية، بأن إطلاق خدمة «اسأل مريم» داخل مطار القاهرة الدولي يمثل محطة مهمة في مسيرتنا نحو التحول الرقمي في تجربة السفر داخل المطارات المصرية وقدرات أورنج مصر كشريك رقمي دائم الابتكار، وهي خطوة استراتيجية تعكس التزام القابضة للمطارات بتبني أحدث الحلول الذكية لتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمسافرين من مختلف أنحاء العالم.

وأضاف عرب أن الشركة القابضة للمطارات تعمل حاليا على تعميم هذه الخدمة في جميع المطارات المصرية، وسيكون مطار سفنكس الدولي هو المحطة التالية، بالتزامن مع افتتاح المتحف الكبير.

وأشار عرب إلى أن هذه الخطوة تأتي تنفيذاً لتوجيهات وزير الطيران المدني، الدكتور سامح الحفني، بضرورة تحويل المطارات المصرية إلى مراكز تشغيل رقمية متكاملة، بما يتوافق مع أحدث المعايير الدولية في إدارة وتشغيل المطارات، مؤكدا أن المشروع يمثل بداية عصر جديد للطيران المدني المصري يعتمد على الابتكار والتقنيات الحديثة في كافة جوانب التشغيل والخدمة.

ومن جانبه، قال هشام مهران، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة أورنج مصر: "تسعد الشركة بأن تكون شريكا استراتيجيا في مشروع التحول الرقمي بمطار القاهرة الدولي، ضمن جهود الدولة والشركة المصرية القابضة للمطارات والملاحة الجوية للارتقاء بتجربة المسافرين في واحد من أهم المرافق الحيوية في المنطقة".

وأشار مهران إلى أن أورنج مصر تواصل دعم خطط تطوير البنية التحتية الرقمية وتقديم حلول تقنية مبتكرة تسهم في تحقيق رؤية مصر نحو مستقبل رقمي شامل.

وأضاف: "من خلال هذه الشراكة، نهدف من خلال حلول ذكية إلى تعزيز مكانة مطار القاهرة كمركز إقليمي متطور يواكب المعايير العالمية في جودة الخدمات، ويعكس التزام أورنج بتوفير أحدث الحلول التكنولوجية".

على صعيد آخر غيّرت أورنج مصر صورتها على وسائل التواصل الاجتماعي احتفالا بافتتاح المتحف المصري الكبير

ويأتي في لفتة رمزية تعبّر عن فخرها بالإرث المصري العريق، أعلنت شركة أورنج مصر عن تغيير صورة ملفها الشخصي وشكل علامتها التجارية على صفحاتها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك تضامنًا واحتفالا بافتتاح المتحف المصري الكبير.

تحت مظلة الجناح المصري

الشعبة العامة للاقتصاد الرقمي: 34 شركة مصرية تشارك في "ويب سامبت 2025" بالبرتغال

أعلنت الشعبة العامة للاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا بالاتحاد العام للغرف التجارية عن مشاركة ٣٤ شركة مصرية من الشركات التكنولوجية الناشئة - ما بين شركات عارضة وأخرى زائرة - في فعاليات مؤتمر ومعرض "ويب سامبت" (Web Summit ٢٠٢٥) المقرر انعقاده بمدينة لشبونة بالبرتغال خلال الفترة من ١٠ إلى ١٣ نوفمبر المقبل، أحد أكبر وأهم المؤتمرات العالمية في مجال الابتكار وريادة الأعمال والتكنولوجيا.

وتأتي هذه المشاركة في إطار التعاون بين هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا) والشعبة العامة للاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا بالاتحاد العام للغرف التجارية، وذلك للسنة السادسة على التوالي منذ انطلاق الجناح المصري بالمعرض عام ٢٠١٩، بهدف دعم الشركات الناشئة المصرية وتعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية وجذب الاستثمارات الأجنبية في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وقال المهندس خليل حسن خليل، رئيس الشعبة العامة للاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا، إن المشاركة المصرية في هذا الحدث العالمي تُجسد المكانة المتنامية للشركات المصرية في المشهد التكنولوجي الدولي، مضيفًا أن المعرض يمثل منصة استراتيجية لعرض قصص النجاح المصرية في مجالات الذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا المالية، وحلول الاستدامة الرقمية، والتحول الرقمي.

وأشار أحمد الوكيل، رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية، إلى أن المشاركة المصرية تأتي في إطار التزام الدولة بدعم الابتكار وريادة الأعمال وتوفير فرص للتعاون الدولي، مشيدًا بالدور الحيوي الذي تلعبه "إيتيدا" والشعبة العامة للاقتصاد الرقمي في تمكين الشركات المصرية من الوصول إلى أسواق جديدة، مؤكدًا أن "مثل هذه الفعاليات تُعزز الثقة العالمية في قدرات الشباب المصري الابتكارية والتقنية.

ويُعد Web Summit أحد أكبر الفعاليات التقنية في العالم، إذ يجمع أكثر من ٧٠ ألف مشارك من أكثر من ١٦٠ دولة، ويضم أكثر من ١٠٠٠ متحدث من رواد الصناعة، لمناقشة مستقبل التكنولوجيا في مجالات الذكاء الاصطناعي، الحوسبة، البنية التحتية الرقمية، السياسات التقنية، والاستدامة، كما يمثل منصة رئيسية للشركات الناشئة لاستعراض منتجاتها أمام المستثمرين العالميين والمشاركة في مسابقات مثل PITCH.

عقارات

بالشراكة مع مصر إيطاليا العقارية

«رايز أب» تطلق أول قمة PropTech ومركز للابتكار ومسرع أعمال التكنولوجيا العقارية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا

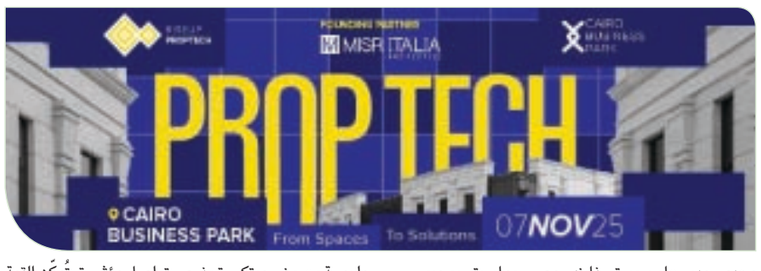

أعلنت "رايز أب" عن إطلاق النسخة الأولى من قمة "PropTech Summit" في مصر، والتي ستنطلق فعالياتها في ٧ نوفمبر المقبل في كايرو بيزنس بارك بالقاهرة الجديدة، تحت شعار "From Spaces To Solutions"، وذلك بالتزامن مع إطلاق أول مركز ابتكار ومسرّع أعمال متخصص في التكنولوجيا العقارية «PropTech» في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تأتي هذه القمة في إطار شراكة استراتيجية مع شركة مصر إيطاليا العقارية بصفتها الشريك المؤسس، ويستضيفها كايرو بيزنس بارك، الوجهة الرائدة للأعمال والثقافة والفنون والابتكار في شرق القاهرة، في خطوة تهدف إلى دعم الابتكار وريادة الأعمال وتعزيز مكانة التكنولوجيا العقارية كأحد محركات التطوير والنهضة العمرانية في مصر والمنطقة، كما تمثل القمة منصة استراتيجية لتسليط الضوء على دور رايز أب ومصر إيطاليا في دعم الشركات الناشئة وتعزيز منظومة تطوير القطاع العقاري.

وتُعد القمة علامة فارقة في مسيرة التحول الرقمي للقطاع العقاري، إذ تسعى إلى استكشاف الإمكانات الهائلة للتقنيات الناشئة، من الذكاء الاصطناعي وحتى البنية التحتية الذكية، في إعادة تشكيل مشهد التطوير العمراني، كما تجمع القمة نخبة من خبراء العقارات والتشييد وريادة الأعمال والمدن الذكية، مما يجعلها منصة حيوية لتبادل المعرفة وبناء الشراكات وتحفيز الابتكار، بما يعزز مكانة مصر كمركز إقليمي رائد للتكنولوجيا العقارية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ومن المتوقع أن تستقطب القمة أكثر من ٣,٠٠٠ مشارك من رواد الأعمال، والمستثمرين، والخبراء في مجال PropTech، إلى جانب مشاركة عدد من الشركات البارزة، من بينها شركة Partment للتكنولوجيا العقارية، ومنصة أمتار العقارية، وشركة Egy Property، وVoom للتكنولوجيا العقارية، وHomzMart، وLeadsMart، وBirdnest ضمن فعاليات متنوعة. كما سيشارك في القمة نحو ٦٠ متحدثا متخصصًا من أبرز الأسماء في القطاع، من بينهم نيرفين مجدي، مدير عام بروبرتي فايندر مصر، وماوريتسيو ميوسي، المدير المشارك في زها حديد للتصميمات، والمهندس المعماري مصطفى سالم، ومحمد عاشور، رئيس القطاع التجاري وتطوير الأعمال بمدينة الجونة، وبيتر ماي، الرئيس التنفيذي للعمليات لشركة سيلكهاوس - Silkhaus.

وتشهد القمة أيضا عرض منتجات وحلول مبتكرة لأكثر من ٥٠ شركة ناشئة، واستقطاب مستثمرين إقليميين ودوليين، وتنظيم أكثر من ١٠ ورش عمل تفاعلية، وذلك بدعم من أكثر من ٢٠ شريكا استراتيجيا. ويتضمن الحدث كذلك الإعلان عن شراكة استراتيجية جديدة بين رايز أب وشركة سيفن للحلول التمويلية، في إطار تعزيز التعاون بين الأطراف الفاعلة في منظومة الابتكار والتكنولوجيا العقارية.

وفي هذا السياق، صرّح عبد الحميد شرارة، المؤسس والرئيس التنفيذي لرايز أب، قائلا: "إطلاق أول قمة PropTech في مصر يمثل خطوة استراتيجية تعكس التزامنا بدعم الابتكار وتعزيز منظومة التكنولوجيا العقارية في المنطقة، توفر القمة منصة حيوية تجمع رواد الأعمال والشركات الناشئة والمستثمرين والخبراء لتبادل المعرفة وبناء شراكات استراتيجية، واستكشاف أحدث الحلول التكنولوجية التي تعيد تعريف قطاع التطوير العمراني. من خلال جلسات حوارية ملهمة وعروض مبتكرة وفرص تواصل مؤثرة، تُمكّن القمة المشاركين من صياغة مستقبل القطاع وتحقيق نمو مستدام لمجتمع PropTech سريع النمو في مصر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا".

كما قال كريم العسال، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة مصر إيطاليا العقارية: "نفخر بشراكتنا مع رايز أب في أول قمة PropTech في مصر، والتي تمثل خطوة مهمة نحو مستقبل أكثر ابتكارًا للقطاع العقاري، فوجود أول مركز ابتكار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمتخصص في التكنولوجيا العقارية داخل مشروع كايرو بيزنس بارك، يجسد رؤيتنا في مصر إيطاليا العقارية لقيادة التحول الرقمي، ودعم ريادة الأعمال، وخلق قيمة مشتركة تسهم في تطوير القطاع العقاري في مصر والمنطقة."

وتعد قمة رايز أب للتكنولوجيا العقارية خطوة بالغة الأهمية في رسم ملامح مستقبل التطوير العمراني في المنطقة، إذ تندرج ضمن سلسلة الفعاليات الصناعية المتخصصة التي تشتهر بها رايز أب، وتركز القمة على إمكانات التكنولوجيا العقارية في إحداث ثورة في قطاع العقارات والصناعات المغذية له، واستكشاف حلول مبتكرة تواكب تطلعات عملاء القطاع المتطورة وتلبي طموحاتهم.

بدء الإنشاءات قبل الإطلاق الرسمي للمشروع والتسليم خلال عامين

هايد بارك العقارية للتطوير تتوسع شرق القاهرة وتطلق مشروع "هايد بارك ڤيوز"

أعلنت هايد بارك العقارية للتطوير، إحدى أبرز شركات التطوير العقاري في مصر، عن إطلاق أحدث مشاريعها الجديدة "هايد بارك ڤيوز". يقع المشروع بالقاهرة الجديدة أمام الجامعة الألمانية (GUC) مباشرة، ويتميز بموقع إستراتيجي محاط بأرقى الوجهات الحيوية في قلب القاهرة الجديدة. مما يجعله إضافة بارزة في مسيرة توسع الشركة في أهم المناطق العمرانية سريعة النمو في مصر.

"هايد بارك ڤيوز" مشروع ڤيلات فقط، تطلقه الشركة ليعكس رؤيتها في بناء مجتمعات متكاملة ومستدامة ترتقي بمعايير الحياة العصرية. ويتميز المشروع بتصميم عمراني منخفض الكثافة ومساحات خضراء واسعة ومرافق عالية المستوى، حيث تحيط المساحات الخضراء بكل وحدة سكنية بعناية وتتصل جميعها بحديقة مركزية، تُشكل رئة طبيعية تنبض بالحياة. وفي إطار الالتزام الدائم بمعايير السرعة والجودة والتميز قد بدأت أعمال الإنشاء في الموقع.

ويؤكد هذا التوسع مكانة هايد بارك العقارية للتطوير كواحدة من أبرز شركات التطوير المتكامل في مصر، ويعكس ثقتها في قوة السوق العقاري المصري والتزامها بتصميم مجتمعات عصرية وإنسانية تجمع بين الحيوية والارتباط بالطبيعة. سيضم مشروع هايد بارك ڤيوز مجموعة من الڤيلات المستقلة والتوين هاوس والتاون هاوس، على أن يتم تسليم الوحدات خلال عامين، بأنظمة سداد مرنة تبدأ بمقدم ٥٪ فقط، وتقسيط حتى ١٠ سنوات.

www.facebook.com/AlamALmalNews
AlamALmalNews

الهيئة العامة للرقابة المالية تطرح رؤية شاملة لتطوير القطاع المالي غير المصرفي

محمد فريد رئيس الهيئة: 3 محاور لتطوير قطاع التأمين تشمل الشركات العاملة وإعادة التأمين وسماسرة التأمين

نظمت هيئة الرقابة المالية برئاسة الدكتور محمد فريد ورشة عمل لعشرات من الصحفيين والإعلاميين حول أهم التطورات في القطاع المالي غير المصرفي وزيادة معرفتهم وثقافتهم المالية حول المنتجات المالية الجديدة وفي مقدمتها صانع السوق والمشتقات والشورت سيلنج كما تم استعراض أهم التطورات في قطاع التأمين وصناديق الاستثمار وبشكل خاص صناديق التأمين الخاصة بالعاملين ، وكذلك تم إلقاء الضوء علي أهم التطورات في سوق الكربون الطوعي وصناديق الذهب والساند بوكس ، وشارك في الورشة خبراء هيئة الرقابة المالية من مختلف الأجيال الذين قدموا الدعم والشرح للمشاركين في ورشة العمل .

محمد النجار

وربما ما يهمني هنا بعد عملي كصحفي متخصص في أسواق المال ومراقب لحركة الأسواق ليس فقط سرد ما تم من أحداث وتطورات تشريعية وتنظيمية في القطاع المالي غير المصرفي وهي كثيرة ومتسارعة بقدر ما يهمني ما لمسته من إصرار رئيس هيئة الرقابة المالية و العاملين في الهيئة علي العمل علي تطوير مستمر وتوظيف للتكنولوجيا لإحداث نقلة نوعية وغير مسبوقة في القطاع بهدف دعم توجهات الدولة نحو زيادة معدلات الادخار للوصول بمعدلات النمو إلي ٥,٥٪ وتجاوزها مستقبلا ، وكذلك تعريف المصريين بأهمية القطاع كوسيلة لتجميع المدخرات وتوفير آليات لتمويل المشروعات والاقتراض وغيرها من الآليات التي تعمل الهيئة علي نشرها بين مختلف الفئات ، ولم يكن ممكنا أن تحدث هذه التطورات لولا امتلاك رئيس الهيئة الدكتور محمد فريد لرؤية واضحة للتطوير وقدرات خاصة في تحليل البيانات ومعرفة أماكن الضعف والمشاكل وطرح الحلول لها بجرأة وكفاءة وسرعة مع فريق عمل من الهيئة يملك الكفاءة ، وأخيرا أصبحت الهيئة في عهد الدكتور محمد فريد تبني الجسور مع مختلف أطراف السوق وتحاول تقليل المشاكل وحلها بأسرع وقت وخلق بيئة تسمح بالنمو والتطوير لا لخلق الصراعات مع أطراف السوق كما حدث سابقا .

وفي لقائه مع الصحفيين استعرض الدكتور محمد فريد رئيس هيئة الرقابة المالية أبرز الإصلاحات التي أتمتها الهيئة والتي تعمل عليها الهيئة خلال الفترة الأخيرة، ومنها إطلاق المشتقات المالية، وآليات صانع السوق، ونظام اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع (الشورت سيلينج)، إلى جانب تطوير قطاع التأمين وإطلاق أول سوق كربون طوعي منظم ومراقب في مصر وأفريقيا، وتدشين المختبر التنظيمي للابتكار المالي، فضلا عن جهود التوعية ونشر الثقافة المالية.

وأشار الدكتور محمد فريد إلي أن الخدمات المالية غير المصرفية تُعد أحد المحركات الرئيسة لدعم الاقتصاد الوطني، من خلال ما توفره من حلول تمويلية واستثمارية وتأمينية متنوعة تسهم في تحقيق مستهدفات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، مشيرًا إلى أن زيادة معدلات الادخار والاستثمار التراكمي طويل الأجل تمثل عاملًا رئيسًا في خلق طبقة متوسطة ميسورة الحال على المدى الطويل.

وأضاف أن تعزيز معدلات الادخار في المجتمع، إلى جانب توسيع نطاق الشمول المالي والاستثماري والتأميني، سيسهم في رفع قدرة الاقتصاد الوطني على توفير التمويلات محليًا، بما يقلل من الاعتماد على مصادر التمويل الأجنبية.

وشدد رئيس الهيئة على أن تنظيم وتقنين جميع أنشطة التمويل غير المصرفي والاستثمار يُسهم في حماية حقوق المتعاملين، وضمان استقرار الأسواق، وتعزيز مستويات إدارة وقياس المخاطر

المشتقات المالية

وقال الدكتور فريد، إن أبرز الإصلاحات التي تعمل عليها الهيئة في سوق رأس المال خلال الفترة الأخيرة، إطلاق المشتقات المالية، وآليات صانع السوق، ونظام اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع (الشورت سيلينج) ويأتي في مقدمة أدوات المشتقات التي سيتم التعامل عليها العقود الآجلة والعقود المستقبلية وعقود الخيار وعقود المبادلة .

ومن ناحيةٍ أخري استعرضت الجلسة الأولى في ورشة العمل ، المشتقات المالية، حيث استفاضت في التعريف بماهية سوق المشتقات المالية، وذلك في إطار حرص الهيئة على تطوير سوق المال ولكي يكون أكثر استقرارًا وتنافسية. واشتملت الجلسة الأولى على التفريق بين مختلف أنواع المشتقات المالية، سواء كانت العقود الآجلة، أو العقود المستقبلية، أو عقود الخيارات، وعقود المبادلة، وسلطت الضوء على أهمية أنواع هذه المشتقات وكيف ستكون إضافة مميزة لسوق المال المصري.

وأوضحت الجلسة أن الأدوات المالية المُشتقة تُعد من بين أهم الآليات المستخدمة في الأسواق المالية، لما تتيحه من فرص للتحوط وإدارة المخاطر وتعزيز كفاءة التداول. وتشمل هذه الأدوات العقود الآجلة التي تمثل اتفاقًا لشراء أو بيع أصل في وقت مستقبلي محدد وبسعر متفق عليه مسبقًا، ويتم إبرام هذا النوع من العقود غالبًا بين مؤسسات مالية أو بينها وبين عملائها دون تداولها في البورصات. كما تندرج العقود المستقبلية ضمن هذه الأدوات، وهي عقود نمطية لشراء، أو بيع سلع، أو أوراق مالية، أو غيرها من الأدوات المالية المعتمدة، ويجري تنفيذها في موعد لاحق وفق سعر تنفيذ يتم تحديده عند إبرام العقد، مع توحيد مواصفات السلع المتعاقد عليها من حيث الجودة والكمية ومكان التسليم.

وتتضمن الأدوات المالية المشتقة أيضًا عقود الخيارات التي تمنح مشتري العقد الحق دون الالتزام في شراء أو بيع كمية محددة من السلع أو الأوراق المالية أو غيرها من الأدوات المالية، وذلك خلال فترة زمنية أو في تاريخ محدد وبسعر يُتفق عليه عند إبرام العقد. كما تشمل عقود المبادلة التي تقوم على مبادلة التزامات مالية كالفائدة أو التدفقات النقدية المستقبلية، وفقًا لشروط تُحدد مسبقًا عند توقيع العقد، بما في ذلك سعر المبادلة وتواريخ التبادل ونهاية مدة العقد. وتأتي تلك العقود كوحدة متكاملة تعمل على دعم تطور الأسواق المالية غير المصرفية وتعزيز دورها في إدارة المخاطر وتنويع الأدوات الاستثمارية المتاحة.

وتسهم الأدوات المالية المشتقة في توفير مزايا متعددة للمستثمرين، حيث تتيح إمكانية تحقيق أرباح اعتمادًا على التحركات السعرية للعقود، فمشتري العقد يحقق مكاسب عند ارتفاع الأسعار، بينما يستفيد بائع العقد عند انخفاض قيمته. كما تمثل وسيلة فعّالة للتحوط من المخاطر، إذ يلجأ المستثمر مالك الأصول إلى استخدام العقود المستقبلية لتقليل تأثير تقلبات الأسعار، حيث تعوّض المكاسب المحققة من مراكز البيع في العقود المستقبلية أي خسائر قد تنجم عن تراجع قيمة الأصول الأساسية.

وتتميّز هذه الأدوات أيضًا بتوفير الرافعة المالية التي تمكّن المستثمر من تنفيذ صفقات كبيرة عبر إيداع هامش مبدئي بسيط، مع إمكانية تحقيق أرباح مرتفعة مقابل استثمار محدود، رغم ما يرتبط بذلك من مخاطر محتملة على نحو يضاعف حجم الخسائر. كما تساهم المشتقات المالية في إدارة المحافظ الاستثمارية بكفاءة من خلال تعزيز أو تقليل تأثر المحفظة بتقلبات السوق دون الحاجة إلى تغيير الأصول المكوّنة للمحفظة. إضافة إلى ذلك، تتميز تداولات المشتقات بانخفاض تكلفتها مقارنة بوسائل الاستثمار الأخرى، مما يعزز من جاذبيتها كأداة داعمة لتطوير وتنويع الأسواق المالية غير المصرفية

صانع السوق

وتطرقت الجلسة الثانية في ورشة العمل إلى صانع السوق وموفر السيولة ونشاط المفوض المعتمد. يقصد بنشاط صانع السوق توفير سيولة دائمة للورقة أو الأداة المالية المقيدة بإحدى بورصات الأوراق والأدوات المالية، والتي يلتزم بصناعة سوقها، وذلك عبر ضمان إمكانية التداول عليها من خلال إدراج أوامر شراء وبيع بشكل مستمر خلال جلسات التداول، وفقًا للضوابط الصادرة عن الهيئة.

ويقصد بنشاط موفر السيولة العمل على تعزيز مستوى سيولة الورقة أو الأداة المالية المقيدة بإحدى بورصات الأوراق والأدوات المالية وضمان استقرار سوقها، وذلك عبر إدراج أوامر شراء وبيع خلال جلسات التداول بناءً على اتفاق مع مصدر الورقة أو الأداة المالية، وبما يتوافق مع متطلبات الهيئة. كما يقصد بنشاط المفوض المعتمد القيام بإصدار أو استرداد وثائق الصناديق المتداولة، بما في ذلك صناديق المؤشرات أو السلع المتداولة، بهدف الحفاظ على معامل ارتباط تحركات أسعار الوثائق مع صافي قيمة أصول الصندوق، ويتم ذلك من خلال التعاقد مع صندوق الاستثمار المعني، ووفقًا لما تقره الهيئة من قواعد وضوابط.

وسلطت الجلسة الضوء أيضًا على اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع، ويُقصد بآلية اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع قيام شركة السمسرة، بناءً على اتفاق مع أحد عملائها المقترضين، باقتراض أوراق مالية مملوكة لطرف آخر هو المقرض، وذلك من خلال نظام إقراض الأوراق المالية المركزي لدى شركة مصر للمقاصة، بهدف بيع تلك الأوراق المالية وإعادة ردها في وقت لاحق وفقًا للشروط المتفق عليها، والمتعلقة بالكمية والفترة ومعدل العائد على الإقراض.

كما تُتيح آلية إقراض الأوراق المالية بغرض بيعها لأمين الحفظ، وفق اتفاق مع أحد عملائه المقرضين، عرض الأوراق المالية المملوكة لذلك العميل لإقراضها للغير من خلال النظام المركزي ذاته، وذلك مقابل عائد يحدده صاحب الأوراق المالية الراغب في إقراضها. وتقتصر إتاحة التعامل بهذه الآلية على الأوراق المالية التي تحددها البورصة وتعتمدها الهيئة العامة للرقابة المالية.

قطاع التأمين

أكد الدكتور محمد فريد رئيس هيئة الرقابة المالية أن قانون التأمين الموحد استهدف ٣ محاور في مقدمتها رفع كفاءة شركات التأمين وزيادة ملائتها المالية ، وفلترة شركات إعادة التأمين بشروط ترتبط بمعايير الكفاءة والملاءة المالية وكذلك تطوير سماسرة التأمين وربطهم تكنولوجيا مع الهيئة لكي تظهر العقود بشكل لحظي و أوضح الدكتور أن رفع كفاءة إدارة الاستثمارات في صناديق التأمين الخاصة، كان ضروريًا لأنه سُيسهم في زيادة العوائد والمزايا المقدمة للمشتركين وأصحاب المعاشات بشكل مباشر.

وتُعد صناديق التأمين الخاصة أنظمة تأمينية مسجلة لدى الهيئة وتتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة، وتُنشأ لتقديم مزايا تأمينية واجتماعية لمجموعة من العاملين تجمعهم صلة مشتركة، سواء في صورة معاشات إضافية أو مزايا ادخارية أو رعاية صحية وأتاحت التعديلات للمؤسسات إصدار أكثر من صندوق مختلف الأهداف الاستثمارية أو الفئات المستهدفة مع ضرورة وجود مالي محترف .

التمويل الاستهلاكي

كما أكد الدكتور فريد، أن تنظيم وتقنين أنشطة التمويل الاستهلاكي وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر كان ضروريا لدمج هذه الأنشطة في الاقتصاد الرسمي، وتوفير تمويلات لكافة فئات المواطنين، بما يحقق الشمول المالي والاستثماري والتأميني.

معايير المحاسبة

وأشار إلى أن جهود التطوير بالهيئة مستمرة، إذ لا يزال أمامها مشوار طويل من العمل والإصلاح في سبيل دعم الاقتصاد الوطني. وأوضح أن تطوير معايير المحاسبة المصرية يمثل خطوة محورية في هذا الاتجاه، حيث يساعد الشركات على التعبير بدقة عن مراكزها المالية ونتائج أعمالها، بما يدعم اتخاذ قرارات تمويلية واستثمارية سليمة، وقد شهدت الفترة الماضية تطويرًا شاملًا لمعايير المحاسبة المصرية، بدءًا من تطبيق مبدأ القيمة العادلة في تقييم الأصول، مرورًا بالاستثمار العقاري وحقوق الملكية.

صناديق الذهب

وفي سياق متصل، أوضح رئيس الهيئة أن صناديق الاستثمار في المعادن – وعلى رأسها الذهب – تمثل تشريعًا مبتكرًا جذب أكثر من ٢٠٠ ألف متعامل بصافي أصول تجاوز ٢,٧ مليار جنيه حتى نهاية أغسطس الماضي، كما أشار إلى أن تنظيم منصات الاستثمار الرقمية في وثائق الصناديق العقارية يتيح حلولًا ميسّرة وآمنة للاستثمار في الحصص العقارية، مؤكدًا أن التحول الرقمي والابتكار يمثلان ركيزتين أساسيتين لتحقيق الشمول المالي والاستثماري والتأميني.

التطوير التنظيمي والتشريعي

وأكد رئيس هيئة الرقابة المالية أن التحدي الحقيقي لا يكمن في مجرد ابتكار أدوات جديدة، وإنما في بناء منظومة متكاملة تتضمن بنية تشريعية متطورة، وممارسات حوكمة رشيدة، وشفافية مالية، بما يعزز ثقة جميع الأطراف في السوق.

وأشار الدكتور فريد إلى أن مصر حققت خلال السنوات الأخيرة تقدمًا ملموسًا في تحسين البيئة القانونية والتنظيمية، حيث أصبحت الجهات الرقابية أكثر تعاونًا مع الشركات طالما التزمت بالقانون، وأضاف أن هناك دعمًا حكوميًا واضحًا لتسهيل إجراءات تسجيل الشركات والتعامل مع المتطلبات التنظيمية، وهو ما يعكس وعيًا متزايدًا من الدولة بأهمية دور الشركات الناشئة في تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

وأشار إلى اهتمام الهيئة بإضفاء الطابع المؤسسي على الابتكار، بحيث لا يظل نهجًا فرديًا، بل يتم دمجه في منظومة عمل مؤسسية مستدامة، وهو ما دفع الهيئة لإطلاق مبادرات مثل المختبر التنظيمي لدعم الأفكار الناشئة، وتحويل الابتكارات إلى مشروعات قابلة للتنفيذ، موضحًا أن تقبّل الرقيب للتطورات التكنولوجية لن يتحقق إلا إذا ارتبطت بالالتزام الكامل بالأبعاد الرقابية، مثل قواعد القيد والتداول، ومتطلبات "اعرف عميلك"، والربط بقواعد البيانات، مؤكدًا أن رؤية الهيئة ترتكز على أن التكنولوجيا هي مستقبل الخدمات المالية غير المصرفية بكافة أنواعها .

الساند بوكس آلية جديدة لتشجيع الابتكار وريادة الأعمال

سوق الكربون الطوعي المحلي أول سوق كربون منظم في العالم

صناديق الذهب جذبت 200 ألف عميل واستثمارات بقيمة 2.7 مليار جنيه

قانون التأمين الموحد بداية عصر جديد للقطاع مع زيادة الملاءة المالية وإحكام الرقابة اللحظية

تنشيط القطاع يزيد من معدلات الادخار لدعم مستهدفات الدولة في زيادة معدلات النمو

القطاع يحتاج للمساندة الإعلامية وتوضيح أدواته ومنتجاته لمختلف الفئات

نستهدف زيادة قدرة القطاع علي جذب المدخرات من 15 % إلي المتوسط العالمي 40 %

تقنين كافة أنشطة التمويل والاستثمار يحفظ حقوق المتعاملين ويضمن استقرار الأسواق

www.facebook.com/AlamALmalNews
AlamALmalNews

البنك الأهلي المصري يشارك في مبادرة "افتح حسابك في مصر" للمصريين العاملين بالخارج التي أطلقها البنك المركزي المصري ووزارة الخارجية والهجرة

في إطار مبادرة " افتح حسابك في مصر" التي أطلقها البنك المركزي المصري بالتعاون مع وزارة الخارجية والهجرة وشئون المصريين بالخارج، وقع كل من البنك الأهلي المصري وبنك مصر برتوكول تعاون مع وزارة الخارجية والهجرة وشئون المصريين بالخارج بهدف تيسير إجراءات فتح الحسابات البنكية للمصريين العاملين بالخارج، وذلك بالتعاون مع السفارات والقنصليات التابعة لجمهورية مصر العربية في بعض دول العالم.

وتتيح المبادرة فتح حسابات من خلال زيارة السفارات والقنصليات المصرية، باستخدام بطاقة الرقم القومي أو جواز سفر ساري فقط، مع الاستفادة من باقة من المنتجات والخدمات المصرفية التي تلبي احتياجات المصريين بالخارج، مثل الاشتراك في خدمة الإنترنت البنكي، وإجراء المعاملات البنكية مثل الاستعلام عن الأرصدة وإجراء التحويلات المالية بشكل آمن وسريع وشراء واسترداد الشهادات، بما يعزز من اندماجهم في القطاع المصرفي المصري، ويوفر لهم وسيلة آمنة وموثوقة لإدارة أموالهم واستثمار مدخراتهم داخل مصر.

و صرح محمد الأتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، أن المشاركة في المبادرة يعكس التزام البنك الأهلي المصري بتنفيذ استراتيجية الدولة ودعم كافة المبادرات التي يطلقها البنك المركزي والتي تهدف الى خدمة المواطنين سواء داخل أو خارج مصر، مؤكدًا حرص البنك على تقديم حلول مبتكرة تخدم كافة شرائح العملاء بمختلف متطلباتهم، مشيرًا إلى أن هذه المبادرة تخدم المصريين العاملين بالخارج في التيسير عليهم في الحصول على المنتجات والخدمات المصرفية، ودعم جهود الدولة في تحقيق التنمية المستدامة وتحفيز الاقتصاد الوطني، مؤكدا أن فرق العمل بالبنك الأهلي المصري تتعاون بشكل وثيق مع البعثات الدبلوماسية المصرية لتقديم كافة التسهيلات اللازمة في هذا الإطار.

وأضافت سهى التركي نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري أن المبادرة تستهدف تيسير حصول المصريين بالخارج على الخدمات المصرفية بسهولة وأمان، بما يسهم في دمجهم بالقطاع المصرفي المصري، وتقديم باقة متنوعة من المنتجات والخدمات المصرفية المصممة خصيصًا لتلبية احتياجاتهم، مثل الحسابات المصرفية والخدمات الرقمية، بالإضافة إلى إتاحة قنوات للتحويلات المالية بشكل آمن وسريع، مؤكدة أن هذه الخطوة تأتي استكمالا لتوجه البنك الأهلي المصري في تعزيز قنوات الوصول للعملاء خارج مصر وتقديم تجربة مصرفية متكاملة وآمنة تلبي كافة تطلعاتهم المصرفية.

ومن جانبه أوضح كريم سوس الرئيس التنفيذي للتجزئة المصرفية والفروع بالبنك الأهلي المصري أن هذه المبادرة تتيح للمصريين العاملين بالخارج فتح حسابات من خلال زيارة السفارات والقنصليات التابعة لجمهورية مصر العربية في بعض دول العالم.

البنك التجاري الدولي مصر وطلبات وماستركارد يطلقون بطاقة ائتمان جديدة مخصصة للجيل الرقمي في مصر

في خطوة جديدة تعزز التحول نحو مجتمع غير نقدي في مصر، أعلن البنك التجاري الدولي مصر (CIB)، أكبر بنك قطاع خاص في مصر، عن شراكته مع طلبات، المنصة التكنولوجية الرائدة في مجال التجارة الإلكترونية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وماستركارد، الشركة العالمية الرائدة في تقنيات الدفع، لإطلاق بطاقة ائتمان مشتركة جديدة مخصصة للجيل الرقمي.

تأتي هذه الخطوة دعمًا لجهود الدولة في التحول الرقمي والشمول المالي في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠، حيث توفر البطاقة الجديدة تجربة دفع رقمية سلسة وآمنة، تجمع بين الراحة والأمان والمكافآت الحصرية. بما يعكس التزام الأطراف الثلاثة بتسريع وتيرة التحول نحو الاقتصاد الرقمي في مصر.

تم تصميم بطاقة CIB talabat Mastercard لتلبية احتياجات العملاء الذين يعتمدون على الخدمات الرقمية في حياتهم اليومية، خصوصًا في طلبات الطعام والبقالة عبر الإنترنت. وتمنح البطاقة حامليها كاش باك على تطبيق طلبات شهريًا يصل إلى ١,٢٠٠ جنيه مصري، بالإضافة إلى مكافأة ترحيبية لمرة واحدة تصل إلى ٢,٠٠٠ جنيه مصري، إلى جانب الإعفاء من رسوم التوصيل من متاجر مختارة، والحصول على خصومات حصرية داخل تطبيق طلبات.

كما تتيح البطاقة كاش باك بنسبة ١٪ على جميع المشتريات الأخرى خارج منظومة طلبات، فضلًا عن مزايا بطاقات ماستركارد البلاتينية التي توفر قيمة مضافة وتجربة استخدام مميزة.

وقال "خالد الفُقش" ، الرئيس المالي لشركة طلبات: "في طلبات، نرى أن التمويل المدمج يمثل أحد المحركات الرئيسية لتعزيز مشاركة العملاء والشمول المالي. إن شراكتنا مع CIB وماستركارد لإطلاق بطاقة الائتمان المشتركة لا تتيح لنا فقط تعزيز علاقتنا بعملائنا، بل تمنحنا أيضًا القدرة على تقديم قيمة تتجاوز تجربة الطلب اليومية، من خلال مكافآت ومزايا حقيقية على الإنفاق اليومي. إنها خطوة جديدة نحو رؤيتنا لرقمنة نمط الحياة وتعزيز الراحة عبر المنظومة ككل.

ومن جانبه، قال "ميتي جوني"، نائب الرئيس التنفيذي لتطوير الأسواق في أوروبا الشرقية والشرق الأوسط وأفريقيا بشركة ماستركارد:

"نحن في ماستركارد ملتزمون بالعمل مع شركائنا لتسريع نمو الاقتصاد الرقمي في مصر بما يتماشى مع استراتيجية مصر الرقمية. تمثل شراكتنا مع CIB وطلبات نموذجًا للتعاون الفعّال الذي يحقق فوائد ملموسة لحاملي البطاقات، ويُسهم في توسيع قاعدة مستخدمي المدفوعات الإلكترونية عبر حلول مبتكرة وآمنة.

كما علّق "رشوان حمادي"، الرئيس التنفيذي لقطاعات التجزئة والمشروعات الصغيرة والشمول المالي بالبنك التجاري الدولي مصر (CIB):

"يؤمن البنك بأن المستقبل هو للمدفوعات الرقمية، وأن دوره لا يقتصر على مواكبة هذا التحول، بل قيادته. وتُعد الشراكة مع طلبات وماستركارد خطوة مهمة تعيد تعريف مفهوم التجربة المصرفية من خلال منتج يدمج بين الراحة والمكافآت والابتكار في كل معاملة.

ويعد إطلاق هذه البطاقة تأكيدًا على التزام البنك بدعم الشمول المالي وتقديم حلول مصرفية ذكية تلبي احتياجات الجيل الرقمي وتواكب أسلوب حياته المتطور، بما يرسخ مكانة CIB كأحد أبرز رواد الابتكار المصرفي في السوق المصري.

ويعكس هذا التعاون بين البنك التجاري الدولي مصر وطلبات وماستركارد التزامهم المشترك بالابتكار وتطوير منتجات مالية عصرية تعزز القيمة المقدّمة للعملاء، وتدعم التحول الرقمي والاقتصاد غير النقدي في مصر من خلال حلول مرنة وآمنة وعملية.

بنك مصر يشارك في مبادرة "افتح حسابك في مصر" للمصريين العاملين بالخارج

في إطار مبادرة " افتح حسابك في مصر" التي أطلقها البنك المركزي المصري بالتعاون مع وزارة الخارجية والهجرة وشئون المصريين بالخارج، وقع كل من بنك مصر والبنك الأهلي المصري بروتوكول تعاون مع وزارة الخارجية والهجرة وشئون المصريين بالخارج بهدف تيسير إجراءات فتح الحسابات البنكية للمصريين العاملين بالخارج، وذلك بالتعاون مع السفارات والقنصليات التابعة لجمهورية مصر العربية في بعض دول العالم.

وتتيح المبادرة فتح حسابات شمول مالي من خلال زيارة السفارات والقنصليات المصرية، باستخدام بطاقة الرقم القومي أو جواز سفر ساري فقط، مع الاستفادة من باقة من المنتجات والخدمات المصرفية التي تلبي احتياجات المصريين بالخارج، مثل الاشتراك في خدمة الإنترنت البنكي، وإجراء المعاملات البنكية مثل الاستعلام عن الأرصدة وإجراء التحويلات المالية بشكل آمن وسريع وشراء واسترداد الشهادات، بما يعزز من اندماجهم في القطاع المصرفي المصري، ويوفر لهم وسيلة آمنة وموثوقة لإدارة أموالهم واستثمار مدخراتهم داخل مصر.

وبهذه المناسبة، صرّح هشام عكاشه الرئيس التنفيذي لبنك مصر بأن مشاركة البنك في مبادرة "افتح حسابك في مصر" تأتي في إطار حرصه على دعم جهود الدولة والبنك المركزي المصري لتعزيز الشمول المالي وربط المصريين بالخارج بوطنهم من خلال حلول مصرفية مرنة وسهلة الوصول، مؤكدًا أن هذه الخطوة تمثل نقلة نوعية في تمكين المصريين العاملين بالخارج من الاستفادة من الخدمات المصرفية دون الحاجة إلى التواجد داخل مصر، وذلك من خلال التعاون مع السفارات والقنصليات المصرية في العديد من الدول.

وأشار إلى أن المبادرة تعكس التزام بنك مصر بتقديم خدمات مصرفية مبتكرة تستجيب لتطلعات المصريين بالخارج، وتوفر لهم أدوات فعّالة لإدارة أموالهم واستثمار مدخراتهم بشكل آمن وموثوق.

كما أوضح أن تقديم هذه الخدمات باستخدام بطاقة الرقم القومي أو جواز السفر الساري يسهّل الإجراءات ويضمن تجربة مصرفية ميسّرة تلائم أنماط الحياة المختلفة للمغتربين.

وأضاف أن البنك يسعى دائمًا إلى تطوير منتجاته وخدماته بما يتماشى مع احتياجات كافة شرائح العملاء، مع التركيز على تعزيز الثقة في الجهاز المصرفي المصري، وفتح قنوات تواصل مستدامة مع المصريين حول العالم. كما شدّد على أن التكامل مع رؤية الدولة واستراتيجيتها في التحول الرقمي والتنمية المستدامة يمثل ركيزة أساسية في خطط البنك المستقبلية. هذا ويواصل بنك مصر دوره كمؤسسة وطنية رائدة، ملتزمة بتقديم حلول مصرفية تدعم النمو الاقتصادي، وتُسهم في دمج جميع فئات المجتمع في المنظومة المصرفية، بما يرسّخ الاستقرار المالي ويعزّز من مكانة الاقتصاد المصري على المستوى الإقليمي والدولي.

بنك التنمية الصناعية يشارك في فعاليات اليوم العالمي للادخار لتعزيز الشمول المالي

في إطار دعم جهود البنك المركزي المصري لتعزيز الشمول المالي ونشر ثقافة الادخار بين فئات المجتمع، شارك بنك التنمية الصناعية في فعاليات اليوم العالمي للادخار ٢٠٢٥، والتي تقام خلال الفترة من ١٥ إلى ٣١ أكتوبر بجميع محافظات الجمهورية.

وتأتي مشاركة البنك ضمن دوره المستمر في توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المصرفية، وتشجيع فئات المجتمع المختلفة على الادخار واستخدام القنوات البنكية الرسمية.

وقد تواجد فريق عمل البنك في نادي دمنهور الرياضي بمحافظة البحيرة وجامعة دراية محافظ المنيا الجديدة للتواصل المباشر مع المواطنين، وتقديم شرح مبسط حول الخدمات والمنتجات التي يقدمها البنك، إلى جانب فتح حسابات توفير وشمول مالي بدون رسوم أو حد أدنى لفتح الحساب، مع إصدار بطاقات خصم مباشر مجانًا خلال فترة الفعاليات ، وذلك في إطار تسهيل الوصول إلى الخدمات البنكية بشكل آمن وسهل للتيسير على العملاء وتشجيعهم على الانضمام للقطاع المصرفي الرسمي. والتي تسهم في تحقيق الشمول المالي.

كما قدّم موظفو البنك التوعية بأهمية الادخار والتعامل المصرفي الآمن، واستعرضوا الخدمات الرقمية الحديثة التي يوفرها البنك، مثل خدمة الإنترنت البنكي، بما يواكب جهود الدولة نحو التحول الرقمي وتعزيز الاقتصاد غير النقدي.

وأكد البنك أن مشاركته تأتي في إطار التزامه بدوره التنموي في دعم فئات المجتمع المختلفة، خاصة الشباب، والمرأة، والعاملين في القطاعات غير الرسمية، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتمكين الأفراد مالياً

ويواصل بنك التنمية الصناعية مساهماته في مختلف فعاليات الشمول المالي على مدار العام، إيماناً منه بأن الادخار هو خطوة أساسية نحو الاستقرار المالي وتحسين جودة الحياة لجميع المواطنين.

وتأتي مشاركة بنك التنمية الصناعية في هذه الفعاليات ضمن استراتيجيته الهادفة إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز ثقافة الادخار ، إيماناً بدور البنك في بناء مجتمع مالي مستدام يخدم جميع فئات المواطنين.

وفاءً بالتزاماتها تجاه عملائها..

مصر للتأمين تسدد 200 مليون جنيه دفعة أولى للمصرية للاتصالات

ترسيخاً لدورها التاريخي كحصن أمان للاقتصاد الوطني

في إطار التزامها الدائم بدعم عملائها والوفاء بالتزاماتها تجاههم، قامت شركة مصر للتأمين بسداد مبلغ وقدره ٢٠٠ مليون جنيه مصري دفعة أولى تحت حساب التعويض الخاص بحريق سنترال رمسيس لصالح الشركة المصرية للاتصالات، في خطوة تؤكد حرص الشركة على سرعة الاستجابة والوفاء بالتزاماتها تجاه عملائها، والوقوف بجانب المشروعات القومية والقطاعات الحيوية بالدولة.

وفي حضور بهية أحمد إسماعيل، عضو مجلس الإدارة المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة مصر القابضة للتأمين، قام الأستاذ محمد مهران، عضو مجلس الإدارة المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة مصر للتأمين، بتسليم الشيك إلى المهندس تامر المهدي، الرئيس التنفيذي للشركة المصرية للاتصالات.

وأشار إلى أن مصر للتأمين تولي اهتمامًا بالغًا لسرعة سداد التعويضات حفاظا على استقرار أعمال عملائها، مؤكدًا أن الشركة تعتبر الوفاء بالتزاماتها مبدأً استراتيجيًا يعكس ثقة العملاء في اسم مصر للتأمين، وركيزة أساسية من ركائز قوتها وريادتها في السوق المصرية مؤكدا على قناعة مصر للتأمين بأن التأمين ليس مجرد خدمة تقدم للعملاء ، بل تراه مسؤولية وطنية راسخة تجاه المجتمع والاقتصاد المصري، مؤكدًا أن الشركة كانت وستظل دائمًا إلى جانب عملائها في جميع الظروف، وفية بالتزاماتها، وداعمة لاستمرارية أعمالهم.

وأكد مهران أن هذه الخطوة تأتي امتدادًا للدور الوطني الذي تقوم به مصر للتأمين في دعم الاقتصاد المصري والمشروعات القومية الكبرى، ومساهم رئيسي في تحقيق التنمية المستدامة، انطلاقاً من رؤيتها الراسخة نحو مستقبل أكثر استقرارًا وازدهارًا ، مشيرًا إلى أن الشركة كانت وستظل دائمًا في مقدمة الصفوف لدعم مؤسسات الدولة والقطاعين العام والخاص ، عبر منظومة متكاملة من الخبرات الفنية والإدارية القادرة على التعامل مع كافة التحديات بكفاءة واحترافية.

اقتصادية قناة السويس تحصل على تمويل مصرفي طويل الأجل بقيمة 30 مليار جنيه من خلال البنك التجاري الدولي – مصر

أعلنت الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس عن نجاحها في الحصول على تمويل مصرفي طويل الأجل بقيمة إجمالية ٣٠ مليار جنيه من البنك التجاري الدولي – مصر سي أي بي (CIB)، تمتد فترة سداده إلى سبعة عشر عاماً، ويشمل هذا التمويل سداد واعادة هيكلة التمويل السابق الحصول عليه بقيمة ١٠ مليارات جنيه، بالإضافة إلى تمويل جديد بقيمة ٢٠ مليار جنيه، ليصل إجمالي التمويل إلى ٣٠ مليار. وذلك في إطار استراتيجية الهيئة الهادفة إلى تطوير ورفع كفاءة الموانئ التابعة، واستكمال أعمال البنية التحتية والمرافق في المناطق الصناعية، ودعم مشروعات إمدادات الطاقة ومحطات الكهرباء والمياه والصرف الصحي ومحطات الوقود وأنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات ومشروعات النقل.

وفي هذا السياق، صرّح وليد جمال الدين، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، أن هذا التمويل المصرفي يأتي في إطار الإسراع بوتيرة العمل داخل المنطقة، والانتهاء من أعمال البنية التحتية والمرافق المتبقية في المناطق الصناعية والموانئ التابعة، مشيرًا إلى أن التمويل يعكس ثقة القطاع المصرفي في خطط الهيئة ودورها المتنامي في دعم تنمية الاقتصاد المصري وجذب الاستثمارات الدولية، تنفيذاً لرؤية فخامة رئيس الجمهورية مصر ٢٠٣٠، التي تستهدف زيادة الصادرات لتتجاوز ١٤٥ مليار دولار، مؤكدًا أن هذا التمويل المصرفي يُجسّد إيمان ودعم القطاع المصرفي لجهود تعزيز التنمية الصناعية وتحسين البيئة الاستثمارية على مستوى الجمهورية بوجه عام، وفي المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بوجه خاص، بما يُسهم في تحقيق توجهات الدولة ورؤية القيادة السياسية الرامية إلى تعزيز مكانة مصر في الاقتصاد العالمي.

وأوضح وليد جمال الدين أن الإسراع باستكمال المشروعات التي تقوم بها الهيئة يستهدف جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، فضلا عن أن التمويل المصرفي يُعد أحد أذرع التمويل الهامة نظرًا لاستقلال ميزانية الهيئة عن ميزانية الدولة، حيث تعتمد الهيئة في رؤيتها المستقبلية على التدفقات النقدية الناتجة عن عوائد مشروعاتها في سداد التزاماتها دون تحميل موازنة الدولة أية أعباء إضافية، كما تنفذ المنطقة الاقتصادية حاليًا أعمال تطوير وتوسعات في عدد من الموانئ تماشيًا مع سياسات الدولة المصرية في رفع كفاءة الموانئ وتطويرها، بما يساهم في جذب المزيد من الخطوط الملاحية العالمية لموانئ المنطقة الاقتصادية المطلة على البحر الأحمر والبحر المتوسط.

ومن جانبه، صرح عمرو الجناينى، نائب الرئيس التنفيذي و عضو مجلس الإدارة التنفيذي بالبنك التجاري الدولي – مصر سي أي بي (CIB)، إن البنك يحرص على تمويل المشاريع القومية الكبرى، ويؤكد على دوره الريادي في دعم الاقتصاد الوطني عبر توفير الاحتياجات التمويلية اللازمة لها ويهدف من خلال هذا التمويل المصرفي على المساهمة في دعم مشروعات الهيئة الاقتصادية لقناة السويس واستكمال أعمال البنية التحتية وتطوير الموانئ التابعة لها، مشيدًا بالدور المحوري الذي تقوم به الهيئة في تعزيز التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات.

وأكد الجناينى حرص البنك التجاري الدولي على توفير التمويل اللازم للمساهمة في تنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بأكملها وتهيئة البنية التحتية للموانئ الستة التابعة (غرب بورسعيد، شرق بورسعيد، الأدبية، العين السخنة، العريش، والطور) وفقًا للمعايير الدولية، بما يساهم في رفع كفاءة الموانئ المصرية وتعزيز تصنيفها عالميًا، خاصة في ظل التطور الكبير الذي تشهده الموانئ الإقليمية المنافسة. وأضاف أن هذا التمويل لن يسهم فقط في تعزيز البنية التحتية والمرافق التابعة للمنطقة الاقتصادية، بل سيمتد أثره إلى الاقتصاد القومي ككل من خلال توفير فرص عمل جديدة، وزيادة القدرات التنافسية، ودعم مكانة مصر على المستويين الإقليمي والدولي، بما يحقق أهداف رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

ڤاليو وأمازون مصر توقعان اتفاقية تجارية مجددة

أعلنت ڤاليو، الشركة الرائدة في مجال التكنولوجيا الخدمات المالية في مصر، عن تجديد تعاونها مع Amazon.eg. وستسهم هذه الاتفاقية المعززة في توسيع مجموعة برامج ڤاليو التمويلية المتنوعة والسلسة، مما يحسن من تجربة التسوق للعملاء في كافة أنحاء مصر. وبموجب هذه الاتفاقية التجارية، سيحظى عملاء أمازون مصر وڤاليو بمزايا خاصة، وفوائد إضافية، ومرونة أكبر في خيارات الدفع. ويعكس هذا الالتزام تركيزًا مشتركًا على الابتكار وتوفير راحة أكبر وقيمة مضافة، بالإضافة إلى تجربة تسوق متكاملة.

أعرب وليد حسونة، الرئيس التنفيذي لشركة ڤاليو، عن سعادته بتعزيز التعاون مع أمازون مصر لتقديم تجربة دفع حديثة وموثوقة للمتسوقين. وأشار إلى أن ڤاليو تساعد العملاء في تنظيم تدفقاتهم النقدية من خلال منحهم إمكانية تأجيل سداد المدفوعات للمشتريات الضرورية والكمالية، مما يسهل عليهم التخطيط ليزانياتهم بشكل أفضل. ومن خلال هذا التعاون المتجدد، تسعى ڤاليو وأمازون إلى توفير وصول سهل، وخدمة مريحة، وقيمة حقيقية لعملائهما. كما أضاف حسونة أن دمج القيمة التي تقدمها ڤاليو مع تجربة التسوق المتنوعة من أمازون يمنح العملاء إمكانية الوصول السلس، والخصومات المخصصة، وتجربة دفع أكثر سلاسة بدءًا من التسجيل وحتى إتمام عملية الشراء.

وأضاف عمر الصاحي، مدير عام أمازون مصر: "مع التحضير لموسم الجمعة البيضاء، نواصل تركيزنا على تقديم المزيد من طرق التوفير لعملائنا، وتوفير تجربة تسوّق سهلة، وآمنة ومريحة عبر Amazon.eg ومن خلال تعاوننا المستمر خلال الأعوام الماضية مع ڤاليو، نوفر لعملائنا خيارات أوسع ومرونة أكبر في الدفع، ليتمكنوا من الاستفادة من مئات الآلاف من العروض والمنتجات عالية الجودة بأسعار تنافسية خلال الجمعة البيضاء. يعكس هذا التعاون التزامنا الدائم بجعل التسوّق عبر Amazon.eg أكثر راحة وقيمة لجميع العملاء."

يبرز هذا البيان التوسع المستدام في تعاون أمازون مصر وڤاليو، مما يعكس الالتزام المتبادل نحو تقديم حلول مبتكرة وشاملة تضع العملاء في صميم اهتماماتها. وفي خضم الاقتصاد الرقمي المتسارع في مصر، يمثل هذا التعاون تجسيدًا للرؤية الاستراتيجية الهادفة إلى تعزيز المرونة المالية وتسهيل الوصول إلى تشكيلة أوسع من المنتجات لفائدة شريحة أكبر من العملاء.

في خطوة نوعية تستهدف دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز موارد الدولة من العملات الأجنبية، أطلق البنك المركزي المصري ووزارتا الخارجية والهجرة مبادرة «افتح حسابك في مصر» بالتعاون مع البنك الأهلي المصري وبنك مصر، التي تتيح للمصريين بالخارج فتح حسابات بنكية بسهولة من خلال السفارات والقنصليات المصرية حول العالم.

افتح حسابك في مصر

مبادرة استراتيجية لتعزيز الشمول المالي وجذب تحويلات المصريين بالخارج

ويرى خبراء مصرفيون أن المبادرة تمثل تحولًا استراتيجيًا في جهود الدولة نحو تعزيز الشمول المالي ودمج العاملين بالخارج في المنظومة المصرفية الرسمية، بما يسهم في جذب المزيد من التحويلات عبر القنوات القانونية وتقليص الاعتماد على السوق الموازية، كما أنها تعمل على تخفيض تكلفة تحويل الأموال إلى مصر إلى أدنى حد ممكن.

أشاد الدكتور أحمد مجدي منصور، الخبير المصرفي، بمبادرة «افتح حسابك في مصر»، واصفًا إياها بأنها خطوة استراتيجية ومحورية تأتي في توقيت مثالي لدعم الاقتصاد المصري.

وأوضح منصور أن هذه المبادرة لا تقتصر على هدف واحد، بل تحقق مجموعة من الأهداف المتكاملة، أبرزها تعزيز الشمول المالي من خلال توسيع قاعدة عملاء القطاع المصرفي لتشمل شريحة المصريين العاملين بالخارج، ودمجهم بشكل كامل في المنظومة المالية الرسمية للدولة.

كما تسهم في جذب تحويلات المصريين بالخارج، حيث تمثل قناة رسمية وآمنة لجذب تحويلات الأموال، وهو ما يسهم بشكل مباشر في زيادة موارد الدولة من العملة الأجنبية ويدعم استقرار الاقتصاد الوطني.

فضلًا عن تسهيل الخدمات المصرفية من خلال إزالة العوائق أمام المصريين بالخارج وتيسير حصولهم على مختلف الخدمات والمنتجات المصرفية بسهولة وأمان دون الحاجة إلى التواجد شخصيًا في مصر، بالإضافة إلى خفض تكلفة التحويلات من خلال توفير قنوات مباشرة تسهم في تقليل التكاليف المرتبطة بتحويل الأموال من الخارج.

وأشار منصور إلى أن آلية عمل المبادرة تتميز بالبساطة والفعالية، حيث يمكن للمصريين بالخارج فتح حساباتهم البنكية من خلال البعثات الدبلوماسية والقنصلية المصرية، وهي خطوة ذكية تسهّل الإجراءات وتضمن موثوقيتها، إذ تقوم السفارة أو القنصلية بالتصديق على المستندات وإرسالها بشكل آمن إلى البنك المعني في مصر، الذي يفتح الحساب خلال أيام عمل قليلة.

وأضاف أن المبادرة تقدم باقة من المزايا الجذابة، أبرزها إصدار بطاقات مصرفية تمكن العميل من استخدام الحساب بسهولة، والأهم من ذلك هو الاشتراك التلقائي في خدمات الإنترنت والموبايل البنكي، مما يتيح للعملاء إدارة حساباتهم وشراء شهادات وودائع بالدولار الأمريكي والاستثمار في صناديق الاستثمار وإجراء التحويلات المالية بكل سهولة ومن أي مكان في العالم.

ويرى منصور أن المبادرة ستحقق تأثيرات إيجابية ملموسة على المدى القصير والطويل، لعل أبرزها زيادة الثقة في الجهاز المصرفي، حيث ستعزز هذه الخطوة ثقة المصريين بالخارج في الجهاز المصرفي المصري وتشجعهم على توجيه مدخراتهم نحو القنوات الرسمية.

كما أنها تدعم الاقتصاد الوطني من خلال زيادة تدفق التحويلات عبر القنوات الرسمية، مما سيدعم استقرار سعر الصرف ويرفع من احتياطيات النقد الأجنبي.

وتوقع الخبير المصرفي أن تسهم في تطوير منتجات مصرفية مبتكرة، حيث تفتح هذه المبادرة الباب أمام البنوك لابتكار منتجات مصرفية جديدة ومخصصة لتلبية احتياجات المصريين بالخارج، مثل صناديق استثمار مخصصة أو حسابات ادخار بعوائد تنافسية بالدولار.

وأضاف أنها تحد من السوق الموازية من خلال توفير قناة رسمية سهلة وآمنة، ما سيسهم بشكل كبير في تقليل الاعتماد على التحويلات غير الرسمية والسوق الموازية، فضلًا عن دعم التحول الرقمي، حيث تشجع المبادرة على استخدام الخدمات المصرفية الرقمية، وهو ما يتماشى مع استراتيجية الدولة الشاملة للتحول الرقمي وتحديث البنية التحتية المالية.

قال الدكتور أحمد أبو الخير، الخبير المصرفي، إن المبادرة تأتي كأحد الأدوات التنفيذية التي تستهدف تعزيز التحويلات الرسمية وتوسيع قاعدة الشمول المالي وربط الجاليات المصرية بالخارج بالقطاع المصرفي الوطني بشكل أكثر كفاءة ومرونة.

وأضاف أنها تعمل على توجيه رسالة واضحة وبالغة الأهمية إلى المصريين العاملين بالخارج، مفادها أن الدولة تفتح أبواب النظام المصرفي أمامهم وتسهل اندماجهم المالي مع وطنهم، فالمبادرة لا تقتصر على مجرد فتح حساب، بل تعبّر عن رغبة الدولة في بناء علاقة مالية مستدامة بين المصري بالخارج والبنوك المحلية، بما يتيح له إدارة مدخراته وتحويل أمواله والاستفادة من الخدمات المصرفية والاستثمارية في بلده بسهولة وأمان.

ولفت إلى أنها تمثل خطوة رمزية تؤكد أن المصري في الخارج شريك أساسي في دعم الاقتصاد الوطني، وليس مجرد مصدر للتحويلات المالية فقط، كما تعتبر تحركًا استراتيجيًا للبنوك المصرية لاستعادة جزء من تحويلات العاملين بالخارج التي كانت تتم عبر قنوات غير رسمية أو من خلال السوق الموازية.

وأشار إلى أنه على مدار السنوات الماضية، سعت البنوك إلى جذب هذه التحويلات عبر أدوات تقليدية مثل الشهادات الادخارية بالدولار أو أسعار الفائدة المميزة، لكن العقبة الأكبر كانت في صعوبة الإجراءات المصرفية للمغتربين، ومن هنا تمثل مبادرة «افتح حسابك في مصر» نقلة نوعية، لأنها تعالج جوهر المشكلة البيروقراطية وصعوبة الوصول للخدمة عبر تمكين المصري من التعامل البنكي من خلال السفارة أو القنصلية في بلد الإقامة، ما يعيد الثقة في القنوات الرسمية ويجعل التعامل البنكي أكثر بساطة وموثوقية.

وتوقع أبو الخير أن تسهم المبادرة في زيادة حجم تحويلات المصريين بالخارج خلال العام المالي المقبل بنسبة تتراوح بين ١٠٪ و١٥٪ وفق تقديرات أولية، خاصة إذا تم دعمها بحوافز إضافية من البنوك مثل أسعار فائدة تفضيلية على الحسابات بالعملات الأجنبية أو إعفاء من رسوم التحويلات، فسهولة فتح الحسابات ستشجع مئات الآلاف من المصريين غير المتعاملين حاليًا مع البنوك المصرية على إدخال أموالهم عبر القنوات الرسمية، مما ينعكس إيجابًا على احتياطي النقد الأجنبي ويسهم في تحسين ميزان المدفوعات وتعزيز استقرار سوق الصرف.

كما يمكن أن تتضاعف التحويلات تدريجيًا مع توسع المبادرة لتشمل جميع السفارات والقنصليات المصرية حول العالم، خاصة في الخليج وأوروبا وأمريكا الشمالية التي تتركز بها أعداد كبيرة من الجاليات المصرية.

ومن أبرز الأهداف غير المباشرة للمبادرة تقليص حجم التحويلات عبر السوق الموازية، التي كانت تشهد رواجًا في فترات تقلب سعر الصرف، فإتاحة خدمات مصرفية سهلة وموثوقة بالخارج ستغلق تدريجيًا الفجوة التي كانت تستغلها القنوات غير الرسمية لجذب المصريين الباحثين عن السرعة أو سهولة الإجراءات. كما أن ربط الخدمة بالسفارات والقنصليات يضيف عنصر الثقة المؤسسية، وهو ما سيشجع المصريين على التعامل عبر القنوات القانونية التي تضمن لهم الأمان المالي وتوفر للدولة بيانات دقيقة حول التدفقات النقدية الخارجية، مما يعزز من قدرتها على رسم سياسات نقدية أكثر استقرارًا.

وتترجم المبادرة عمليًا أهداف الشمول المالي من خلال إدماج فئة واسعة من المصريين غير المتعاملين مع البنوك، وخاصة المغتربين، داخل المنظومة المصرفية الرسمية، كما تتكامل مع جهود البنك المركزي في توسيع الخدمات الرقمية مثل: المحافظ الإلكترونية وخدمات الدفع عبر الإنترنت، ومن المرجح أن تتطور المبادرة في مراحلها القادمة لتشمل منصة رقمية متكاملة تتيح فتح الحسابات وإدارة المعاملات عبر الإنترنت باستخدام التحقق الإلكتروني من الهوية بما يتماشى مع المعايير المصرفية العالمية ويعزز كفاءة الخدمة.

وذكر أنها تمثل خطوة استراتيجية ذكية تعكس رؤية الدولة في تعظيم دور المصريين بالخارج كرافد أساسي للاقتصاد الوطني، من خلال توفير بيئة مصرفية آمنة وسهلة الوصول، وإذا ما تم دعمها بحوافز مالية وتكنولوجية مناسبة، فإنها قد تحدث نقلة نوعية في حجم التحويلات الرسمية وتسهم في تحقيق أحد أهداف مصر ٢٠٣٠ نحو اقتصاد أكثر شمولًا ورقمنة واستدامة.

ويؤكد الدكتور هشام إبراهيم، الخبير المصرفي، أن إطلاق البنك المركزي المصري، بالتعاون مع وزارتي الخارجية والهجرة وشؤون المصريين بالخارج، وبنكي مصر والأهلي المصري، لمبادرة تتيح للمصريين في الخارج فتح حسابات مصرفية داخل البلاد عبر السفارات والقنصليات باستخدام بطاقة الرقم القومي أو جواز السفر فقط، يمثل خطوة مهمة في توقيت بالغ الأهمية لدعم الاقتصاد وتعزيز موارد الدولة من النقد الأجنبي، وزيادة التحويلات عبر القنوات الشرعية.

وأشار إبراهيم إلى أن هذه المبادرة تهدف إلى زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج، والتي تجاوزت نحو ٢٦,٦ مليار دولار منذ مطلع عام ٢٠٢٥ بنسبة ارتفاع بلغت ٤٧٪.

وأضاف إبراهيم أن فتح الحسابات يسهم في زيادة المعروض من العملة الصعبة داخل النظام المصرفي الرسمي، بما يدعم استقرار سعر الصرف ويرفع احتياطيات النقد الأجنبي، إلى جانب تعزيز الخدمات المالية الرقمية للعاملين في الخارج، وتشجيعهم على توجيه مدخراتهم إلى القنوات الرسمية، بما ينعكس إيجابًا على معدلات الشمول المالي في مصر.

كما تمنح هذه الخطوة البنوك المحلية فرصة لتوسيع قاعدة عملائها، مما يزيد من معدلات الإقراض والودائع في القطاع المصرفي.

واستطرد هشام إبراهيم موضحًا أن السنوات الماضية شهدت إطلاق العديد من المبادرات من قبل البنك المركزي للمصريين العاملين في الخارج، مما ساهم بدور كبير في دعم الموارد الدولارية في ظل ظروف كانت غاية في التعقيد والصعوبة، إلا أنه بفضل هذا الدعم تم احتواء نقص التدفقات الدولارية عبر مبادرات تلبي احتياجات المصريين بالخارج، ومنها مبادرة تسوية الموقف التجنيدي، والمبادرات الخاصة بطرح الأراضي والوحدات السكنية، ومبادرة السيارات، ومبادرة «مزرعتك في مصر» بالتعاون مع شركة الريف المصري، التي توفر فرصًا للمصريين بالخارج للحصول على أراض زراعية في المناطق الجديدة والاستثمار في المشروعات الصاحبة للنشاط الزراعي.

وأضاف أن جميع مبادرات البنك المركزي تهدف في المقام الأول إلى تشجيع تحويلات المصريين بالخارج إلى البنوك المصرية، وتعزيز الاستثمارات الأجنبية، وزيادة الودائع البنكية من خلال طرح باقة متنوعة من الأوعية الادخارية والخدمات المصرفية، مما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي ملموس.

ومن جانبه قال تامر يوسف، مدير إدارة الخزانة والمعاملات الدولية في أحد البنوك الخاصة، إن مبادرة «افتح حسابك» تهدف إلى دمج أبناء الوطن في شريان الاقتصاد المصري، من خلال جذب مزيد من الاستثمارات والتحويلات البنكية، مما يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وأضاف أن زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج إلى الجهاز المصرفي، والحد من تداولها خارجه، يسهم في ضبط ميزان المدفوعات والحد من الضغط على سعر صرف الجنيه.

وأشار إلى أن زيادة التحويلات تسهم كذلك في تنشيط التبادل التجاري من خلال زيادة الطلب على السلع والخدمات، مما ينعكس إيجابًا على معدلات النمو الاقتصادي.

أسماء عبدالباري - زياد الحامدي

أحمد مجدي منصور:
تسهم في تطوير خدمات مصرفية مبتكرة

أحمد أبو الخير:
تسمح للمصريين بالخارج إدارة مدخراتهم بسهولة

هشام إبراهيم:
تزيد من تدفقات النقد الأجنبي وموارده

تامر يوسف:
تساعد على جذب مزيد من الاستثمارات الخارجية

لتعزيز أدوات التمويل الإسلامي في السوق المصري..

البنك الأهلي المصري يوقع اتفاقية تمويل مع شركة أبو ظبي الإسلامي

وقع البنك الأهلي المصري اتفاقية تمويل مع شركة أبو ظبي الإسلامي للتمويل (ADI Finance) – إحدى الشركات التابعة لمصرف أبو ظبي الإسلامي – مصر – وذلك بهدف دعم أنشطة الشركة في مجالي التأجير التمويلي والتمويل العقاري، في خطوة تعكس التعاون المستمر بين المؤسسات المالية الكبرى لتعزيز أدوات التمويل في السوق المصرية.

وتأتي هذه الاتفاقية في إطار حرص الطرفين على تعزيز دور التمويل الإسلامي كأداة فعالة لدعم النمو الاقتصادي وتمويل المشروعات التنموية، بما يسهم في تنويع مصادر التمويل وتلبية احتياجات مختلف القطاعات الإنتاجية في السوق المصرية.

حضر التوقيع تامر أحمد رئيس تمويل الشركات الكبرى بالبنك الأهلي المصري ومحمد يحيى أميري، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة أبو ظبي الإسلامي للتمويل (ADI Finance)، ورامي فاروق، رئيس قطاعي العمليات والخزانة بشركة أبو ظبي الإسلامي للتمويل (ADI Finance)، إلى جانب عدد من القيادات التنفيذية من الجانبين.

عقب التوقيع صرحت سهى التركي، نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري ان هذه الاتفاقية تعكس التزام البنك الأهلي المصري بتوسيع آفاق التعاون مع المؤسسات المالية الرائدة بما يخدم أولويات التنمية في الدولة خاصة أن التمويل الإسلامي يمثل أحد الأدوات الفاعلة التي تسهم في تنويع البدائل التمويلية وتعزيز الشمول المالي ودعم النمو المستدام في مختلف القطاعات الاقتصادية بالإضافة الى تعزيز دور التمويل الإسلامي كأحد ركائز النمو الاقتصادي.

وأعرب محمد يحيى أميري، عن اعتزازه بهذه الشراكة الاستراتيجية مع البنك الأهلي المصري، والتي تأتي في إطار خطط الشركة التوسعية لتقديم حلول تمويلية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وان هذا التعاون سيمكن الشركة من تعزيز قدرتها على خدمة العملاء من الشركات وتلبية احتياجاتهم التمويلية المتنوعة بكفاءة وفعالية أكبر.

ومن جانبه، أشار شريف رياض رئيس الشركات الكبرى والقروض المشتركة التنفيذي بالبنك الأهلي المصري الى ان التعاون مع شركة أبو ظبي الإسلامي للتمويل كإحدى الشركات البارزة في مجال التمويل الإسلامي سيتيح توفير حلول تمويلية طويلة الأجل لقطاعات التأجير التمويلي والتمويل العقاري ومن جانبه أضاف تامر أحمد أن هذه الشراكة تمثل خطوة جديدة في دعم توسع الشركات وتعزيز قدرتها التنافسية في السوق المصرية.

وأضاف رامي فاروق، ان هذه الاتفاقية تمثل خطوة مهمة نحو تعزيز السيولة وتنويع مصادر التمويل للشركة، مما يدعم قدرتنا على تقديم منتجات وخدمات تمويلية مبتكرة، نتطلع إلى بناء علاقة طويلة الأمد مع البنك الأهلي المصري تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ودعم قطاع الشركات في مصر.

بنك البركة – مصر يستحوذ بالكامل على شركة أملاك للتمويل – مصر من أملاك للتمويل (الإمارات)

في إطار استراتيجيته لتوسيع نشاطه في مجالات التمويل العقاري، أعلن بنك البركة – مصر عن توقيع اتفاقية بيع وشراء الأسهم مع شركة أملاك للتمويل (ش.م.ع) (الإمارات)، الشركة المتخصصة في التمويل العقاري الإسلامي ومقرها الرئيسي في دبي، الإمارات العربية المتحدة، تقضي باستحواذ البنك على ١٠٠٪ من رأس مال شركة أملاك للتمويل مصر ش.م.م.، وذلك بعد الحصول على كافة الموافقات الرقابية اللازمة.

وفي هذا السياق، وقّع كل من حازم حجازي، الرئيس التنفيذي ونائب رئيس مجلس الإدارة لبنك البركة – مصر و أحمد سلامة، رئيس مجلس إدارة شركة أملاك للتمويل – مصر، اتفاقية البيع والشراء الخاصة بصفقة استحواذ بنك البركة – مصر على الملكية الكاملة لشركة أملاك للتمويل – مصر (ش.م.م) وهي من أبرز شركات التمويل العقاري الإسلامي في مصر، حيث تمتلك خبرة طويلة في هذا المجال.

على جانب المشتري، تولّت "كابيتال ماركتس للاستشارات المالية، أحد الشركات التابعة لسينرجي كابيتال "، مهام المستشار المالي الحصري لبنك البركة – مصر، فيما قدمت "علي الدين وشاحي وشركاه" دور المستشار القانوني ، و"ليدجر كونسلتنج" كمستشار ضريبي.

وقد تولّت شركة "الأهلي فاروس للخدمات المصرفية الاستثمارية" دور المستشار المالي الحصري حصري لشركة أملاك للتمويل ش.م.ع. ، بينما قامت شركة "التميمي وشركاه " بدور المستشار القانوني للبائع.

وتعليقًا على الصفقة، قال حازم حجازي، الرئيس التنفيذي ونائب رئيس مجلس الإدارة لبنك البركة – مصر: "تمثل هذه الصفقة خطوة مهمة في استراتيجية النمو الخاصة ببنك البركة مصر، إذ تتيح لنا توسيع وجودنا في سوق التمويل العقاري المصري. كما تضيف كيانًا جديدًا كإحدى الشركات العاملة في القطاع المالي غير المصرفي، مما يعزز باقة منتجاتنا وخدماتنا المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. تأتي هذه الخطوة أيضًا ضمن استراتيجية البنك للتوسع في قطاع الخدمات المالية غير المصرفية، والذي يعد جزءًا أساسيًا من استراتيجية مجموعة البركة المصرفية في البحرين.

وأثمّن الدور المميز لكافة الأطراف المشاركة على تعاونهم واحترافيتهم في تحقيق هذا الإنجاز الهام.

من خلاله، صرح أحمد سلامة، رئيس مجلس إدارة شركة أملاك للتمويل – مصر، قائلاً: "تجسد هذه الاتفاقية التزام أملاك للتمويل بتنفيذ أهدافها الاستراتيجية. نحن فخورون بما حققته أملاك للتمويل مصر من نمو وإنجازات، ونؤمن بأن بنك البركة مصر مؤهل لدعم المرحلة التالية من تطورها. أود أن أعرب عن امتناني لبنك البركة مصر على التزامه طوال فترة هذه الصفقة، وأتمنى لهم كل التوفيق في المستقبل. كما أود أن أوجه خالص تقديري لشركة الأهلي فاروس على دعمها الاستشاري القيّم طوال مدة الصفقة، ولكافة الأطراف المشاركة على احترافيتهم وتفانيهم."

ويأتي هذا التوجه امتدادًا لدور بنك البركة – مصر الراسخ في تمويل القطاعات الحيوية، وعلى رأسها القطاع العقاري، من خلال شراكاته الاستراتيجية مع كبرى شركات التطوير العقاري والمؤسسات المالية، ودعمه المستمر لمشروعات التنمية العمرانية المستدامة، بما يُسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وترسيخ مبادئ الاقتصاد الدائري في مصر.

«saib»: لا صحة لتوقيع غرامة ضد البنك

نفى بنك saib توقيع أي غرامات مالية ضد البنك، فيما يتعلق بوجود مخالفات للإجراءات المنظمة لمنح التسهيلات الائتمانيه.

وشدد البنك على عدم صحة ما يتردد عبر المواقع الإخبارية بهذا الشأن، داعيا إلى تحري الدقة عند تداول الأخبار وال معلومات المتعلقة بالبنك، وعدم الانسياق وراء الشائعات غ ير الموثوقة.

وأكد البنك أنه سيتخذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة لحفظ حقوقه وحقوق عملائه.

كما دعا البنك إلى ضرورة الرجوع دومًا إلى قنواته الرسم ية للحصول على البيانات والمعلومات الصحيحة.

EBank يعزز مكانة مصر كمركز إقليمي للتجارة عبر رعايته لأول انعقاد لمنتدى التمويل التجاري للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

أحمد جلال: رعايتنا للمنتدى تؤكد التزامنا بتطوير حلول تمويل التجارة المستدامة ودعم التكامل الاقتصادي في إفريقيا والشرق الأوسط

أعلن البنك المصري لتنمية الصادرات EBank عن رعايته لمنتدى التمويل التجاري للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD Trade Finance Forum)، الذي يُعد أحد أبرز الفعاليات العالمية المتخصصة في تمويل التجارة الدولية، والمقرر انعقاده في القاهرة يومي ٢٩ و٣٠ أكتوبر ٢٠٢٥. تأتي هذه الدورة من المنتدى كحدث استثنائي، حيث تعقد لأول مرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وعلى أرض مصر، بمشاركة نخبة من القيادات المصرفية والمالية وممثلي منظمات دولية كبرى مثل غرفة التجارة الدولية (ICC) ومنظمة التجارة العالمية (WTO) والاتحاد الدولي للتمويل التجاري (FCI) والرابطة الدولية للتمويل التجاري (ITFA).

يُعد منتدى تمويل التجارة (TFP) منصة عالمية مرموقة لتعزيز الحوار بين الشركاء في القطاع المالي والمصرفي، حيث أطلق عام ٢٠٠٩ استجابةً للأزمة المالية العالمية، وتطور منذ ذلك الحين ليصبح حدثًا سنويًا رئيسيًا يناقش أبرز اتجاهات تمويل التجارة مثل التحول الرقمي، والاستدامة، وحلول سلاسل الإمداد، وغيرها من الموضوعات التي تشكل مستقبل الصناعة. ويساهم المنتدى في تعزيز فرص التعاون والنمو التجاري المستدام على المستويين الإقليمي والدولي.

وبصفته شريكًا استراتيجيًا وراعيًا محليًا للحدث، يؤكد EBank على دوره الريادي في دعم حلول التمويل التجاري المستدام وتوسيع شبكة التعاون مع المؤسسات المالية العالمية، بما يعكس التزامه الراسخ بتعزيز تنافسية الاقتصاد المصري وتمكين الشركات من الوصول إلى أسواق جديدة من خلال أدوات تمويلية مبتكرة.

قال الدكتور أحمد جلال، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للبنك المصري لتنمية الصادرات: "نعتز برعايتنا لمنتدى التمويل التجاري للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، باعتباره حدثًا دوليًا رائدًا يجمع نخبة من صناع القرار والخبراء في مجال تمويل التجارة، حيث تعكس مشاركتنا فيه التزام EBank بدوره المحوري في تطوير منظومة تمويل التجارة ودعم الصادرات المصرية. وتأتي هذه المشاركة تجسيدًا لاستراتيجية البنك في تعزيز الشراكات مع المؤسسات الدولية، وتمكين القطاع الخاص من التوسع في الأسواق الإقليمية والعالمية من خلال حلول تمويلية مبتكرة ومستدامة.

وأضاف الدكتور احمد جلال: "تأتي هذه الرعاية في إطار التزام EBank بدعم رؤية مصر ٢٠٣٠، من خلال توسيع قاعدة التمويل التجاري وتشجيع التكامل الاقتصادي بين إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط، بما يساهم في تعزيز دور مصر كمركز محوري للتجارة الإقليمية، كما نؤمن بأن الشراكات مع المؤسسات الدولية مثل: البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية تمثل خطوة استراتيجية نحو تحقيق تنمية اقتصادية أكثر استدامة وشمولا، وتحفيز دور البنوك في تمويل التجارة المستدامة.

تجدر الإشارة إلى أن البنك المصري لتنمية الصادرات تأسس عام ١٩٨٣ بهدف دعم وتنمية الصادرات المصرية، والمساهمة في بناء قطاع تصديري متكامل يشمل المجالات الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية.

وقد تمكن البنك خلال مسيرته من أن يصبح الذراع التمويلية الرئيسية للصادرات المصرية، مستنداً إلى أداء متميز واستراتيجية تقوم على تنويع الاستثمارات وتعزيز الكفاءة الائتمانية. وقد أسهم هذا النهج في ترسيخ مكانة البنك كمؤسسة مالية قوية تحظى بثقة المصدرين وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأفراد، فضلاً عن المؤسسات المالية المحلية والدولية.

www.facebook.com/AlamALmalNews
AlamALmalNews

حسام الجراحي مساعد وزير التموين لشؤون الرقابة:

تعديل نظام حق الانتفاع لمدة 27 عاما للحفاظ على أصول الدولة

- 10 آلاف جنيه عقوبة تقليد العلامات التجارية ولا تهاون مع الغش
- مشروعات تجارية جديدة تعيد رسم خريطة الاستثمار بالمحافظات

تواصل وزارة التموين والتجارة الداخلية جهودها الحثيثة لضبط الأسواق ومواجهة ظاهرة الغش التجاري، التي تمثل أحد أبرز التحديات أمام تحقيق العدالة الاستهلاكية.

وفي الوقت نفسه، تعمل الوزارة على توسيع البنية التحتية التجارية واللوجستية بمختلف المحافظات، في إطار خطة الدولة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز حركة الاستثمار الداخلي.

«عالم المال» أجرت حوارًا مع الدكتور حسام الجراحي، مساعد وزير التموين لشؤون الرقابة، كشف خلاله ملامح الخطط الجديدة للوزارة، وأبرز المشروعات الجارية لتطوير السجل التجاري، وآليات الردع التي تتخذها الوزارة لمكافحة الغش التجاري وضمان جودة السلع المطروحة بالأسواق، وإلى نص الحوار..

مخالفات تخزين الأغذية تتصدر ضبطيات الحملات الرقابية

ما أبرز جهود وزارة التموين في مواجهة الغش التجاري خلال الفترة الماضية؟

وزارة التموين تضع ملف مواجهة الغش التجاري على رأس أولوياتها، خاصة مع زيادة محاولات التلاعب في الأسواق مؤخرًا. وفي الوقت الحالي يتم تنفيذ حملات ميدانية ودورية مكثفة في جميع المحافظات، لأن التواجد في الشارع هو السلاح الأهم في مواجهة أي مخالفات.

تلك الحملات أسفرت عن ضبط عدد كبير من القضايا، أبرزها تداول علامات تجارية مقلدة، وتعبئة منتجات بأسماء وهمية، والتلاعب في الأسعار والجودة.

وما عقوبة القضايا الخاصة بالعلامات التجارية؟

القضايا المتعلقة بالعلامات التجارية يتم إحالتها إلى المحكمة الاقتصادية، وتصل عقوباتها إلى السجن، بينما تصل عقوبة التلاعب في الأسعار والجودة إلى الحبس سنة وغرامة عشرة آلاف جنيه.

هدفنا ليس العقاب فقط، بل ردع المخالفين وحماية المستهلك من السلع المقلدة أو الفاسدة.

هل تقتصر الحملات الرقابية على السوبر ماركت فقط؟

قطاع الرقابة بالوزارة لا يركّز فقط على المتاجر الكبرى، بل تشمل الحملات الأسواق الشعبية، والمحال الصغيرة، والمتاجر الإلكترونية أيضًا. كما ننفذ هذه الحملات بالتعاون مع مباحث التموين وجهاز حماية المستهلك، ولدينا فرق متخصصة تتابع البلاغات التي ترد بشأن السلع أو الصفحات التي تروّج لبضائع مقلدة عبر الإنترنت، ونتعامل معها بشكل فوري لضمان سرعة رد الفعل.

ما أبرز المخالفات التي تم رصدها مؤخرًا في قطاع الأغذية؟

من أخطر المخالفات التي نرصدها حاليًا سوء تخزين وعرض بعض المنتجات الغذائية الحساسة مثل: الألبان والأجبان. هذه المنتجات يجب حفظها في درجات حرارة تتراوح بين ٢ و٥ درجات مئوية، وأي تجاوز في درجات الحرارة يعرض صحة المستهلك للخطر.

نحن نتعامل مع هذه الحالات بكل حزم، حيث يتم تحرير محاضر فورية وإحالتها إلى النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

ما أبرز التطورات الخاصة بالمشروعات التجارية الجديدة في المحافظات؟

العام الجاري سيشهد الإعلان عن مشروعين جديدين في محافظتي كفر الشيخ والدقهلية.

المشروع الأول يقع في مدينة المنصورة وتنفذه شركة «مراكز»، وتم الاتفاق على افتتاح المرحلة الأولى يوم ٣٠ أكتوبر تزامنا مع احتفالات نصر أكتوبر المجيدة، وسيتم في هذه المرحلة تشغيل عدد من المحال بالمركز التجاري، على أن تُستكمل باقي المراحل تباعًا.

أما المشروع الثاني فيقع في كفر الشيخ، ويواجه بعض التحديات المرتبطة بالمرافق، ونعمل حاليًا بالتنسيق مع المحافظ ونائبه على تذليلها لضمان تسليم المشروع قبل نهاية العام الجاري.

ماذا عن المشروعات اللوجستية في المحافظات الأخرى؟

لدينا منطقة لوجستية كبرى في كفر الشيخ تنفذها شركة «فيرنبرو جلوبال»، وقد تجاوزنا معظم العقبات التي واجهت المشروع، والمطور ملتزم بتنفيذ أعمال البنية التحتية وفق الجدول الزمني المحدد.

الشركة نفسها تتولى تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع المركز التجاري بطنطا في محافظة الغربية، وهو واحد من أكبر المشروعات الاستثمارية في قطاع التجارة الداخلية من حيث الحجم والتكلفة.

ونتابع العمل بشكل مستمر وبالتعاون مع الجهات المحلية لضمان الالتزام بالمواعيد المحددة وتنفيذ المعايير الفنية المطلوبة.

خطة شاملة لتطوير 112 مكتب سجل تجاري على مستوى الجمهورية

التنمية المستدامة هدف رئيس لتوسيع المشروعات التجارية

ما الهدف الرئيس من توسع جهاز تنمية التجارة الداخلية في هذه المشروعات؟

الهدف الأساسي هو تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتوسيع نطاق الخدمات التجارية واللوجستية. جهاز تنمية التجارة الداخلية لا يعمل لتحقيق أرباح، بل لتهيئة بيئة استثمارية قوية في المحافظات تدعم حركة التجارة وتقلل الفاقد في السلع.

ونمنح المطورين حق الانتفاع وفق شروط تعاقدية محددة، بحيث يتولون إدارة المشروعات وتشغيلها واستغلالها تجاريًا، مع الحفاظ على حقوق الدولة.

هل هناك تعديل في نظام حق الانتفاع المعمول به سابقا؟

هناك توجه واضح نحو عدم تمديد فترات الانتفاع، كما كان يحدث في الماضي، إذ وصلت بعض العقود إلى ٧٥ عامًا، الاتجاه الحالي هو تحديد مدة الانتفاع بحد أقصى ٢٧ عامًا، منها عامان للتنفيذ والتشغيل، و٢٥ عامًا للاستغلال.

هذه المدة تضمن تحقيق العائد الاستثماري للمطور، وفي الوقت نفسه تحافظ على أصول الدولة وتتيح إعادة تقييم المشروع بعد انتهاء المدة.

هل يجري العمل على مشروعات جديدة في مدن أخرى؟

نعم، هناك استعدادات لإطلاق عدة مشروعات لوجستية في مدينة الإسماعيلية الجديدة، بالتنسيق مع جهاز تنمية شبه جزيرة سيناء وجهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة للحصول على الموافقات اللازمة قبل الطرح.

كما يجري التفاوض مع عدد من كبرى السلاسل التجارية، من بينها مجموعة «الفطيم»، بالتعاون مع الشركة القابضة للصناعات الغذائية، لتطوير بعض المنافذ التابعة لها تحت العلامة التجارية «كاري اون».

بالنسبة لمكاتب السجل التجارية إلى أين وصلت خطط تطويرها؟

نعمل على خطة تطوير شاملة لجميع مكاتب السجل التجاري في مختلف المحافظات، وعددها ١١٢ مكتبًا، تشمل الخطة تطوير المكاتب العادية والمميزة، والمكاتب التابعة للغرف التجارية، وأيضًا تلك التي تعمل داخل البنوك. ومن بين هذه المكاتب يوجد ٥٩ مكتبًا عاديًا نعمل حاليًا على رفع كفاءتها لتكون بنفس مستوى المكاتب المميزة، بما يضمن تحسين جودة الخدمات وسرعة إنجاز المعاملات للمواطنين.

حوار ـ غادة نعيم

رئيس شعبة السكر بغرفة الصناعات الغذائية:

السوق استعادت توازنها بعد تراجع سعر طن السكر إلى 26 ألف جنيه

- الإنتاج ارتفع بنسبة 34 % ومصر تقترب من الاكتفاء الذاتي
- القطاع الصناعي يستهلك مليون طن من السكر سنويًا
- الأسعار العالمية المنخفضة تشجع على الاستيراد رغم وفرة الإنتاج المحلي

تشهد سوق السكر تحولًا واضحًا بعد فترة من الارتفاعات غير المسبوقة في الأسعار، وبدأت المؤشرات مؤخرًا تتجه نحو الاستقرار النسبي والتراجع التدريجي بفضل وفرة الإنتاج المحلي وزيادة المعروض في الأسواق.

وبينما يترقب المستهلكون مزيدًا من الانخفاض، يواجه المنتجون تحديات تتعلق بتكدس المخزون وتراجع معدلات التصريف، ما دفعهم للمطالبة بوقف الاستيراد مؤقتًا حمايةً للصناعة المحلية.

في هذا الحوار مع «عالم المال» يكشف حسن الفندي، رئيس شعبة السكر بغرفة الصناعات الغذائية باتحاد الصناعات المصرية، عن واقع السوق الراهن، والعوامل المؤثرة في الأسعار، ومستقبل الإنتاج والاستهلاك خلال الفترة المقبلة، وإلى الحوار..

كيف ترى وضع سوق السكر في الوقت الحالي بعد فترة من الارتفاعات ثم انخفاضات متتالية؟

الوضع مختلف عما كان عليه قبل عدة أشهر، ويمكن القول إن السوق بدأت تستعيد توازنها تدريجيًا بعد أن شهدت موجة ارتفاعات غير مسبوقة في الأسعار خلال الأشهر الأولى من العام الجاري، ثم تراجعًا متواصلا في السعر، حيث انخفض الطن من نحو ٢٩ ألف جنيه إلى حوالي ٢٦ ألف جنيه حاليًا.

هذا التراجع جاء كنتيجة طبيعية لوفرة المعروض المحلي بعد موسم إنتاج قوي، بالإضافة إلى تباطؤ في الطلب الصناعي والاستهلاكي. كما أن بعض المصانع والتجار لديهم مخزون كبير من السلعة، ما دفعهم إلى البيع بأسعار أقل لتصريف الكميات.

ما العوامل الأساسية التي ساعدت على هذا الانخفاض الملحوظ في الأسعار؟

هناك عدة عوامل: منها: زيادة الإنتاج المحلي بصورة غير مسبوقة خلال الموسم الأخير، إذ تمكنت مصر من تحقيق إنتاج بلغ قرابة ٣ ملايين طن من السكر، وهو رقم يعكس توسعًا كبيرًا في زراعة بنجر السكر ورفع كفاءة المصانع. هذا الفائض ساهم في تلبية الطلب المحلي بل وتكوين مخزون استراتيجي.

إلى جانب تشبع السوق، فبعد فترات الارتفاع كان هناك اندفاع من قبل بعض التجار والمستهلكين لتخزين كميات كبيرة خوفًا من نقص المعروض، ومع استقرار الأوضاع بدأت هذه الكميات تعود إلى السوق، مما زاد من المعروض ودفع الأسعار للانخفاض.

ولا يمكن إغفال دور المضاربات؛ فبعض التجار يلجأون إلى خفض الأسعار عمدًا بهدف تحريك المبيعات أو الاستحواذ على حصة أكبر من السوق، وهو ما يؤدي أحيانًا إلى تذبذب مؤقت في الأسعار.

كيف ترى حجم الطلب الصناعي على السكر وهل تأثر بانخفاض الأسعار؟

قطاع الصناعات الغذائية يُعد من أكبر مستهلكي السكر في مصر، إذ يصل حجم الاستهلاك الصناعي وحده إلى نحو مليون طن سنويًا، وهو رقم ضخم يشمل مصانع الحلويات، والمخبوزات، والعصائر، والمشروبات الغازية وغيرها.

انخفاض الأسعار انعكس إيجابيًا على هذه المصانع، حيث خفّض من تكاليف الإنتاج ورفع هامش الربحية إلى حد ما. ومع ذلك، فإن كثيرًا من الشركات ما زالت تتعامل بحذر في عمليات الشراء وتنتظر استقرار الأسعار لفترة أطول حتى لا تتحمل خسائر في حال استمرار الهبوط.

ماذا عن الأسعار العالمية؟ وهل كان لها تأثير على السوق المحلية؟

الأسعار العالمية تشهد حالة من التذبذب الحاد نتيجة لعوامل متعددة، من بينها التغيرات المناخية التي تؤثر على إنتاج قصب السكر في بعض الدول المنتجة، وكذلك أسعار الطاقة والنقل.

أما في الوقت الحالي، فيتراوح سعر السكر المستورد بين ٥٠٠ و٥٢٠ دولارًا للطن بسعر وصول الميناء، وهو مستوى أقل من السعر المحلي بما يعادل نحو ٢٠٠٠ جنيه للطن، ما شجع بعض الشركات على الاستيراد رغم اقتراب مصر من تحقيق الاكتفاء الذاتي، بهدف الاستفادة من الفارق في الأسعار خلال فترات الانخفاض العالمي.

لكن هذا الاتجاه، إن استمر دون ضوابط، قد يضر بالمنتجين المحليين الذين لديهم بالفعل مخزون كبير يصعب تصريفه في ظل زيادة المعروض.

هل هناك دور واضح للشركات الكبرى مثل «صافولا» في تنظيم السوق؟

بالتأكيد، شركة «صافولا للسكر» تعد من أهم الكيانات في القطاع، حيث تمتلك قدرات تكرير تصل إلى حوالي ٧٠٠ ألف طن سنويًا. هذه الطاقة الإنتاجية تمنحها تأثيرًا قويًا على حركة السوق، لأنها قادرة على ضخ كميات كبيرة من السكر المكرر في وقت قصير، مما يساعد في الحفاظ على التوازن بين العرض والطلب.

ووجود شركات كبيرة مثل «صافولا» يدعم استقرار السوق، لأنها تعمل وفق خطط إنتاج وتوريد منظمة، بخلاف بعض التجار الذين قد يتعاملون مع السلعة بطريقة مضاربية.

ماذا عن موقفكم من الاستيراد في ظل الفائض الحالي؟

نحن في الشعبة نرى أن الوقت الحالي غير مناسب لاستمرار الاستيراد. بالفعل، قامت عدة شركات منتجة بمخاطبة وزارة التموين والتجارة الداخلية رسميًا للمطالبة بوقف استيراد السكر مؤقتًا، إلى حين تصريف المخزون المحلي الذي تراكم بشكل ملحوظ خلال الأشهر الأخيرة.

الأسعار المحلية انخفضت خلال شهر أكتوبر الجاري بنحو ١٥٠٠ جنيه للطن مقارنة بشهر سبتمبر، ومع استمرار الاستيراد بهذا الشكل، سيواجه المنتجون صعوبة في تسويق منتجاتهم، مما قد يؤدي إلى خسائر ويؤثر على استقرار السوق ككل.

كيف تقيّم أداء قطاع إنتاج السكر خلال الموسم الأخير؟

القطاع حقق قفزة واضحة في الإنتاجية، فوفقًا للإحصاءات، بلغ إجمالي الإنتاج خلال الموسم المنتهي في أغسطس الماضي حوالي ٢٫٩٦٤ مليون طن، مقابل ٢٫٢١٥ مليون طن في موسم ٢٠٢٤، بزيادة بلغت نحو ٣٤٪.

هذا النمو الكبير جاء نتيجة زيادة المساحات المزروعة بمحصول بنجر السكر، وتحسين أساليب الزراعة والري، إضافة إلى تطوير قدرات مصانع التكرير والاستخلاص. هذه الخطوات جعلت مصر تقترب بشكل كبير من تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل من السكر، وهو إنجاز اقتصادي مهم يجب الحفاظ عليه.

ما الخطوات المطلوبة لضمان استقرار السوق خلال الفترة المقبلة؟

استقرار سوق السكر يتطلب تنسيقًا مستمرًا بين الحكومة والقطاع الخاص. من الضروري وجود آلية واضحة لضبط السوق ومراقبة حركة الأسعار، مع ضمان وجود مخزون استراتيجي كاف لتغطية احتياجات الدولة لفترات طويلة.

كما يجب دعم المنتجين المحليين وتوفير حوافز للاستمرار في زراعة البنجر وقصب السكر، لأن الفلاح هو الأساس في منظومة الإنتاج. في الوقت نفسه، ينبغي مراقبة الاستيراد بدقة حتى لا تتأثر الصناعة الوطنية.

إذا تحقق ذلك، أتوقع أن تستقر الأسعار بشكل أكبر خلال الشهور المقبلة، وربما نشهد انخفاضًا إضافيًا بسيطا مع بداية الموسم الزراعي الجديد، وهو ما سيكون في صالح المستهلك.

حوار ـ غادة نعيم

أحمد الفولي عضو غرفة صناعة الأخشاب والأثاث باتحاد الصناعات لـ عالم المال:

الاهتمام بالمصنعين والتدريب المهني على رأس أولويات مجلس الإدارة الجديد

- قطاع الأثاث حقق صادرات بـ200 مليون دولار في 7 أشهر وفتحنا أسواقا إفريقية جديدة
- الصناع يطالبون الحكومة بتقنين المهن غير الرسمية وتشجيع العودة للورش
- عزوف الشباب عن مهنة النجارة سببه ضعف العائد المادي والجهد البدني
- برامج جديدة بالتعليم لتخريج فنيين مؤهلين لسوق العمل الصناعي

كشف أحمد الفولي، عضو مجلس إدارة غرفة صناعة الأخشاب والأثاث باتحاد الصناعات، والمرشح على مقعد مجلس الإدارة الجديد، عن أبرز الملفات المطروحة على طاولة المجلس الجديد المقرر انتخابه خلال الأيام المقبلة، مشيرا إلى أن من أهمها الاهتمام بالمصنعين، وأصحاب المشروعات والمصانع الصغيرة، إلى جانب التدريب والتأهيل للفنيين.

وأكد في حواره مع عالم المال أن القطاع يواجه تحديات كثيرة منها نقص العمالة المدربة وارتفاع أسعار المواد الخام.

حوار ـ أسامة عبد الله

ما أبرز الملفات على طاولة مجلس إدارة الغرفة خلال الفترة المقبلة؟

هناك ملفات عديدة أمام مجلس الإدارة المقرر انتخابه في الدورة الجديدة، من بينها الاهتمام بالمصنعين وأصحاب المشروعات والمصانع الصغيرة، إلى جانب التدريب والتأهيل للفنيين والمصنعين لمواكبة سوق العمل، خاصة أن هناك تحديات تواجه هذه الصناعة، منها نقص المواد الخام والعمالة الماهرة.

هل ما زال قطاع الأخشاب والأثاث يعاني من نقص العمالة الماهرة؟

خلال الفترة الماضية حدثت فجوة كبيرة وفراغ في قطاع الصناعة، إذ كان النظام القديم يقوم على أن الصبي يتعلم من الصنايعي حتى يكبر ويصبح هو نفسه صنايعيا، لكن الآن لا يوجد صف ثان أو جيل جديد من الصبيان.

هناك عجز كبير جدا في الأيدي العاملة، وأصبح الصنايعية عملة نادرة يصعب الحصول عليهم، مما أدى إلى اتجاه كثير من الشباب إلى قيادة التوك توك.

ولذلك نطالب بإلزام سائقي التوك توك بأن يكونوا تجاوزوا الثلاثين عاما، مع تحديد عمر معين لقيادة التوك توك، حتى يعود الصبية الصغار إلى الورش والمصانع والمعامل، لننشئ جيلا جديدا من الصناع المهرة بخبرة وإتقان، وبذلك تستمر صناعتنا جيلا بعد جيل، فلا تنقرض الصناعات الأساسية.

لماذا يعزف الشباب عن المصانع والورش الصناعية؟

يجب السعي بجميع الطرق الممكنة لعودة الشباب إلى الورش، وضرورة إصدار قانون يجرم من يخالف السن المسموح به لقيادة التوك توك، لأنه سحب الشباب والعمالة من المصانع والورش.

كل من لم يوفق في التعليم يجب أن يتعلم مهنة في الورش والمصانع حتى تتكون قاعدة فنية حقيقية.

ماذا عن قطاع النجارة والورش الخاصة به؟

هناك عزوف أيضا من الشباب عن مهنة النجارة، لأنها من وجهة نظرهم غير مجدية ماديا وتحتاج إلى جهد بدني كبير.

وفي الفترة الأخيرة هناك محاولات من الصناع وأصحاب الورش لرفع أجور العاملين وتشجيع الشباب على العودة، مع التعاون مع الحكومة لتقنين أوضاع مهن مثل التوك توك والديليفري، إذ إن الشاب يحصل فيها على أجر كبير مقارنة بالعمل في الورش.

ولذلك يجب أن يكون هناك تعاون بين الصناع ووزارة التربية والتعليم الفني لتأهيل الشباب وتدريبهم للاستمرار في المصانع.

هل يشارك الصناع وأصحاب المصانع في تطوير المناهج الدراسية بالتعليم الفني؟

بالفعل هناك مشاركة من الصناع وأصحاب الورش والمصانع في برامج التطوير والتأهيل التي تهدف إلى تخريج مهنيين وفنيين حقيقيين.

شاركنا في برامج لتطوير المناهج التعليمية، وسافرنا إلى دول مثل: ألمانيا لمعرفة أساليب التدريب والتأهيل لديهم لتطبيقها في مصر.

الآن هناك مناهج مهنية وتعليمية جديدة خاصة بتعليم التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في الصناعة، كما توجد مصانع داعمة لهذا النهج، تضم طلابا يتدربون عمليا في المصانع لعدة أيام وأياما أخرى للدراسة النظرية في المدارس، مع إعطاء أولوية لهؤلاء الخريجين في التعيين بالمصانع.

ما الوضع الحالي لقطاع الأثاث؟

قطاع الأثاث يتعافى خلال الفترة الأخيرة، لكنه ما زال يواجه تحديات كبيرة، أبرزها تذبذب أسعار الخامات، إذ يصعب وضع خطة تسعير أو هامش ربح ثابت في ظل تغير الأسعار.

كما يعاني القطاع من مشكلة العمالة، ونقص المواد الخام، وارتباط نحو ٨٠٪ من الخامات المستوردة بسعر العملة الأجنبية. بالإضافة إلى ذلك، انسحبت أعداد من العمالة نتيجة تدني الأجور وضعف المقابل المادي.

ما أنواع الأخشاب التي يتم استيرادها بالكامل؟

نستورد أغلب أنواع الأخشاب الطبيعية، ونعتمد بنسبة تصل إلى ٩٩٪ على استيراد المواد الخام لعدم وجود غابات محلية.

نستورد الأرو من أمريكا، والزان الروماني من رومانيا وتركيا، والمهوجني، والسويد من فنلندا وروسيا، وبعض الأخشاب من إفريقيا والصين وتركيا.. لكن أسعارها مرتفعة جدا، إذ وصل سعر المتر إلى نحو ١٩٠ ألف جنيه.

ما أبرز المشكلات التي تواجه الصناعة؟

القطاع الصناعي يعاني من ثلاث مشكلات مترابطة: نقص العمالة المدربة، وارتفاع أسعار الخامات، ونقص العملة الصعبة.

ومعظم خامات الإنتاج مستوردة، وتذبذب سعر الدولار يؤدي إلى اضطراب الأسعار وتآكل هوامش الربح، كما أن متوسط تشغيل المصانع لا يتجاوز ٧٠٪ بسبب ارتفاع تكاليف التشغيل.

كيف ترى دور الحكومة في دعم التدريب والتأهيل للعمالة؟

يجب على الحكومة دعم برامج تدريب العمالة الفنية من خلال نظام التعليم المزدوج.

فعلى سبيل المثال، مدينة الأثاث في دمياط تحتاج إلى دعم كبير، لأن ضعف الجدوى الحالية يرجع إلى غياب العمالة المؤهلة وعدم توافر المواد الخام.

وماذا عن جودة المنتجات المحلية في قطاع الأثاث؟

شهدت جودة المنتجات المحلية تحسنا واضحا في الفترة الأخيرة، مما ساهم في خفض فاتورة الاستيراد وتخفيف الضغط على الدولار.

كما أن السوق المحلية موسمي بطبيعته، وتتغير فيه حركة المبيعات حسب فترات العام.

هل ارتفعت أسعار الأخشاب خلال الفترة الأخيرة؟

نعم، ارتفعت أسعار الأخشاب بنحو ٢٠٠٪ خلال العام الحالي مقارنة بالعام الماضي، إذ ارتفع سعر المتر من ٦–٧ آلاف جنيه إلى نحو ١٥–١٨ ألف جنيه، نتيجة مباشرة لارتفاع سعر الدولار واعتماد الصناعة على الخامات المستوردة.

هذه الزيادة الكبيرة أضعفت القوة الشرائية للمستهلكين، فلم تعد شريحة كبيرة قادرة على شراء المنتجات النهائية التي تجاوزت أسعارها ٧٠ إلى ٨٠ ألف جنيه، ما دفع بعض المصانع إلى استخدام خامات رديئة، وهو ما يضر بالمصانع عالية الجودة ويؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني.

ما الطرق الأنسب لزيادة الصادرات المصرية؟

أولا، فتح أسواق خارجية جديدة، خاصة في الدول الإفريقية، إذ حقق قطاع الأثاث صادرات بلغت نحو ٢٠٠ مليون دولار خلال الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٢٥، وهو رقم أفضل مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

استثمار زراعي

صفحة متخصصة تصدر مع جريدة

07

عالم المال
ندعم قرارك

www.alamalmal.net

تحررها
مى أبو المجد

السنة العشرون | الإصدار الثانى- العدد: 863

الأحد 2 نوفمبر 2025 م

وصلت إلى 7.2 مليون طن خلال 2025 بزيادة 15 %

قفزات التصدير الزراعي تدفع مصر إلى قمة أسواق الشرق الأوسط وإفريقيا

"استصلاح الأراضي" و "الكود الزراعي" مفاتيح الطفرة التصديرية

فتح السوق الفنزويلية يعزز حضور المحاصيل المصرية عالميًا

تشهد الزراعة المصرية مرحلة ازدهار غير مسبوقة، مع الارتفاع الملحوظ في حجم الصادرات الزراعية، وتوسع رقعة الأسواق الخارجية، وبين جهود حكومية مكثفة لفتح المزيد من الأسواق الجديدة وتحسين جودة المحاصيل، وتزايد الإقبال العالمي على المنتجات المصرية، تواصل مصر ترسيخ مكانتها كقوة زراعية تصديرية صاعدة في الشرق الأوسط وإفريقيا، لا سيما مع تنامي الطلب على المحاصيل المصرية، وفي خطوة جديدة نحو تعزيز التنوع في الأسواق العالمية، تمكنت مصر من فتح السوق الفنزويلي أمام صادرات مصر من الرمان، ما يسهم في توسيع قاعدة الأسواق المستهدفة.

وخلال الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠٢٥، حقق قطاع الصادرات الزراعية في مصر زيادة ملحوظة، إذ تجاوزت الصادرات الزراعية ٧,٢ مليون طن مقارنة بنحو ٦,٦ مليون طن خلال الفترة نفسها من العام الماضي، بزيادة تقارب ٦٠٠ ألف طن. كما تشير البيانات إلى أن قيمة صادرات الحاصلات الزراعية خلال الفترة نفسها وصلت إلى ٣,٦٣ مليار دولار، ما يبرز النجاح الذي حققته مصر في هذا القطاع.

وأعلنت وزارة الزراعة عن فتح السوق الفنزويلي أمام صادرات مصر من الرمان الطازج، وهي خطوة استراتيجية تسهم في تعزيز حركة الصادرات الزراعية وتنويع الأسواق المستهدفة. ويأتي هذا القرار ضمن سياسة الدولة لتوسيع قاعدة الأسواق وتنويع الوجهات التصديرية، خاصة في ظل تزايد الطلب العالمي على المنتجات المصرية.

ويسهم فتح السوق الفنزويلي في تعزيز مكانة مصر داخل السوق اللاتيني، كما يقلل من الاعتماد على الأسواق التقليدية، بما يضمن استدامة القطاع الزراعي.

وتسعى الحكومة المصرية بشكل مستمر إلى فتح أسواق جديدة في دول متعددة.

ووفقًا لوزارة الزراعة، شهد عام ٢٠٢٥ فتح ثمانية أسواق جديدة للمنتجات الزراعية المصرية، من بينها تايلاند، فيتنام، كينيا، صربيا، وفنزويلا، فيما لا تزال هناك مفاوضات لفتح أسواق جديدة في كوريا الجنوبية وكندا والبرازيل.

وبحسب التقارير الرسمية، تصدرت الموالح قائمة الصادرات الزراعية المصرية بنحو ١,٩ مليون طن، تليها البطاطس بـ١,٣ مليون طن، كما حققت محاصيل مثل البصل والفاصوليا والعنب والفراولة أداءً جيدًا، مع زيادة ملحوظة في صادرات الرمان بعد دخول أسواق جديدة في أوروبا الشرقية ودول الخليج وشرق آسيا.

وتشير البيانات إلى أن صادرات الرمان المصري شهدت أداءً استثنائيًا خلال عام ٢٠٢٥ بعد فتح أسواق جديدة في أمريكا اللاتينية، إذ بدأت فنزويلا في استيراد الرمان المصري، وهو ما يعزز من فرص استدامة الصادرات ويتيح للمزارعين والمصدرين في مصر تحقيق عوائد مالية أكبر.

وأكد عملاء فاروق، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، أن الوزارة تواصل دعم المزارعين وتقديم التسهيلات اللازمة لتسريع وتيرة تصدير المحاصيل الزراعية، مشيرًا إلى أن الوزارة تعمل على تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية المصرية من خلال تحسين نظم التكويد الزراعي، وتطبيق نظم التتبع، وتوفير الدعم الفني والإرشادي للمزارعين.

كما أشار الوزير إلى أهمية مشروعات استصلاح الأراضي الجديدة في زيادة القدرة الإنتاجية للقطاع الزراعي، موضحًا أن مشروعات مثل: "الدلتا الجديدة" و"مشروع المليون ونصف المليون فدان" و"مستقبل مصر" ستضيف أكثر من ٣,٥ مليون فدان من الأراضي الصالحة للزراعة التصديرية، مما يمثل ركيزة أساسية في تعزيز الصادرات الزراعية.

وتعمل الحكومة على دعم الزراعة التعاقدية، التي أصبحت جزءًا رئيسيًا من استراتيجية الدولة لتعزيز إنتاج المحاصيل الزراعية وتلبية احتياجات السوقين المحلي والدولي. وتتحمل الحكومة سنويًا أكثر من ٧٠ مليار جنيه لتوفير الأسمدة للمزارعين، ما يعكس حرص الدولة على دعم القطاع الزراعي.

وتسعى الحكومة المصرية إلى تحقيق هدف طموح يتمثل في زيادة الصادرات الزراعية بنسبة لا تقل عن ٢٠٪ سنويًا، ضمن استراتيجيتها لتحقيق صادرات تصل إلى ١٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠. وقد بلغت عائدات الصادرات الزراعية المصرية في عام ٢٠٢٤ نحو ٤,١ مليار دولار، مع توقعات بتجاوز هذا الرقم إلى أكثر من ٤,٥ مليار دولار بنهاية عام ٢٠٢٥.

عبد العزيز السيد رئيس شعبة الدواجن باتحاد الغرف:

ثبات أسعار الأعلاف يقود سوق الدواجن للاستقرار وزيادات متوقعة في الشتاء

في وقت يشهد فيه الاقتصاد المصري ضغوطًا متزايدة نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة عالميًا، تبرز صناعة الدواجن كأحد القطاعات الحيوية التي تسعى للحفاظ على توازنها واستقرارها في مواجهة التحديات.

وبينما ترتبط تكلفة الإنتاج بشكل وثيق بأسعار الأعلاف والطاقة، فإن مؤشرات السوق الحالية تعكس حالة من الثبات النسبي في الأسعار، وسط توقعات بتحركات محدودة خلال الأشهر المقبلة.

التدخل الحكومي أعاد التوازن للسوق

وبدوره أكد الدكتور عبد العزيز السيد، رئيس شعبة الدواجن باتحاد الغرف التجارية بالقاهرة، أن أسعار الدواجن وبيض المائدة لا زالت مستقرة تمامًا بالأسواق، على الرغم من الزيادة الأخيرة في أسعار البنزين والسولار.

وأوضح أن السوق لم تشهد أي ارتفاعات ملحوظة حتى الآن، مرجعًا هذا الاستقرار إلى عدة عوامل من أبرزها ثبات أسعار الأعلاف.

وأوضح أن الأعلاف تشكل الجزء الأكبر من تكلفة الإنتاج في صناعة الدواجن، وبذلك يعد انخفاض أسعار الأعلاف عاملًا أساسيًا في تخفيف الضغوط على القطاع، مضيفًا أن سعر الكيلو من الدواجن سجل ٦٣ جنيهًا بعد أن كان ٦٧ جنيهًا، مما يعني أن الأسعار الحالية أقل من التكلفة الفعلية للإنتاج التي تصل إلى نحو ٧٠ جنيهًا للكيلو.

ورغم هذا الاستقرار أشار السيد إلى أن تأثير زيادة أسعار المحروقات سيكون أكثر وضوحًا في فصل الشتاء، بسبب الحاجة المستمرة للتدفئة في المزارع طوال الدورة الإنتاجية.

وقال: "تختلف الحاجة للتدفئة حسب الموسم، ففي الصيف لا يكون لها تأثير كبير، لكن في الشتاء تحتاج المزارع إلى تدفئة مستمرة طوال ٢٤ ساعة، بينما في الصعيد تكون الحاجة أقل، تصل إلى خمس أو عشر ساعات يوميًا".

وأكد أن التدفئة تعتمد بشكل أساسي على السولار أو الغاز، وهما من المدخلات التي شهدت زيادة ملحوظة في الأسعار، مما قد يؤدي إلى زيادة في تكلفة الإنتاج، موضحًا أن أي زيادة في مدخلات الإنتاج، مثل: السولار والغاز تؤدي بطبيعة الحال إلى ارتفاع الأسعار النهائية للمنتج، مضيفًا أن الزيادة تتفاوت حسب الظروف المحلية وعدد ساعات التدفئة.

وأشار عبد العزيز السيد إلى أن السوق قد تشهد زيادة طفيفة في أسعار الدواجن خلال شهري يناير وفبراير المقبلين، مع توقع أن تتراوح الزيادة بين خمسة وسبعة في المائة، واعتبر أن هذه الزيادة تعد محدودة ومفهومة في ضوء الظروف الراهنة، وأوضح أن هذه الزيادة ستكون ضمن التوقعات الطبيعية مع ارتفاع تكاليف التشغيل الشتوية.

وفي ختام حديثه أعرب السيد عن تقديره للتدخل الحكومي خلال أزمة ٢٠٢٢ التي كانت قد أسفرت عن خروج نحو أربعين في المائة من المنتجين من السوق، قائلا: إن التدخل الحكومي ساعد في إعادة التوازن للسوق، حيث وصل الإنتاج إلى نحو مليار وستمائة مليون دجاجة وستة عشر مليار بيضة سنويًا، مما يحقق الاكتفاء الذاتي ويضمن استقرار الأسعار.

كما لفت إلى أهمية دعم استقرار صناعة الدواجن باعتبارها المصدر الرئيس للبروتين الحيواني للمواطنين، محذرًا من استغلال بعض الأطراف للأزمات لرفع الأسعار بشكل غير مبرر، وأكد أن الدولة دائمًا ما تتدخل لضمان توافر الدواجن في السوق بأسعار عادلة.

زيادة تكاليف التشغيل وتراجع هامش الربح

الوقود يشعل الحقول

ارتفاع أسعار الطاقة يهدد استقرار الإنتاج الزراعي

تشهد الأسواق الزراعية حالة من القلق بعد ارتفاع أسعار الوقود، إذ انعكست الزيادة مباشرة على تكاليف تشغيل المزارع ونقل المحاصيل. ويخشى المزارعون من استمرار موجة الغلاء وتأثيرها على الإنتاج المحلي والأسعار النهائية للمستهلكين، وسط مطالبات بتدخل حكومي عاجل لتخفيف الأعباء ودعم استقرار القطاع الزراعي.

ويتفق الخبراء على أن ارتفاع أسعار الوقود، مثل: السولار والبنزين، يعد من أبرز العوامل التي تسهم في زيادة تكاليف الإنتاج الزراعي، مما يضيف تحديًا جديدًا إلى مجموعة من الصعوبات التي تشمل ارتفاع أسعار الأسمدة والمبيدات، مما يزيد الأعباء على المزارعين ويؤثر في أسعار المواد الغذائية في السوق المحلية.

ويرتبط القطاع الزراعي ارتباطًا وثيقًا باستخدام الطاقة، حيث تعد المحركات التي تعمل بالوقود مثل محركات الري والتسميد وحرث الأرض جزءًا أساسيًا من العمليات الزراعية اليومية.

ومع زيادة أسعار الوقود ترتفع تكاليف تشغيل هذه الآلات، ما يؤدي إلى زيادة تكلفة الإنتاج الزراعي بشكل عام، وتنعكس هذه الزيادة مباشرة على أسعار المنتجات الزراعية في السوق، وهو ما يؤثر في الاقتصاد ككل ويزيد من معاناة المواطنين.

ومن أبرز الآثار المترتبة على زيادة أسعار الوقود الارتفاع الواضح في تكاليف الري، خاصة في المناطق الزراعية التي تعتمد على محركات الديزل أو الكهرباء لتشغيل أنظمة الري، إذ ترتفع تكلفة الري مباشرة مع زيادة أسعار السولار والبنزين، وهو ما يشكل عبئًا إضافيًا على المزارعين، لا سيما في المناطق الصحراوية التي تعتمد على الري المستمر طوال العام، حيث يعاني المزارعون هناك من ارتفاع نفقات التشغيل المرتبطة بتشغيل مضخات المياه، ما يرفع تكاليف الإنتاج ويقلل القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية.

كما تواجه الزراعة الشتوية، خصوصًا في البيوت البلاستيكية، تحديات إضافية بسبب الحاجة المستمرة إلى التدفئة، ويعتمد العديد من المزارعين في هذا النوع من الزراعة على الغاز أو السولار، ومع ارتفاع أسعار الوقود، تصبح تكاليف التدفئة عبئًا ثقيلًا على المزارعين، إذ تتطلب هذه الزراعة درجة حرارة ثابتة لضمان نمو المحاصيل، ما يستلزم تشغيل أنظمة تدفئة على مدار الساعة في بعض الأحيان، وهو ما يضاعف النفقات التشغيلية.

ولا يقتصر تأثير ارتفاع أسعار الطاقة على الوقود فحسب، بل يمتد ليشمل المواد المستخدمة في الزراعة مثل الأسمدة والمبيدات، إذ تعتمد صناعة هذه المواد على الطاقة في عمليات إنتاجها، ومع ارتفاع أسعار الطاقة ترتفع بدورها أسعار المدخلات الزراعية، مما ينعكس على تكلفة إنتاج المحاصيل، وقد يسهم ذلك في تقليل الكفاءة الزراعية، ويؤدي إلى تقلبات في العرض وزيادة الأسعار النهائية للمنتجات.

ويقول حسين عبد الرحمن أبو صدام نقيب الفلاحين، إن قرار الحكومة برفع أسعار السولار والبنزين يشكل عبئًا إضافيًا على المزارعين في مصر، خاصة في ظل ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الأخرى، مثل: الأسمدة والتقاوي والمبيدات، وانخفاض أسعار العديد من المنتجات الزراعية، مضيفًا أن هذه الزيادة تتسبب في زيادة الأعباء المالية على الفلاحين، إذ إن ارتفاع أسعار الوقود، الذي بلغ نحو جنيهين للتر، سيؤدي إلى زيادة تكلفة نقل المنتجات الزراعية والمستلزمات، فضلًا عن ارتفاع المصاريف التشغيلية الأخرى التي تشمل الري وحرث الأراضي وجني المحاصيل.

وأشار أبو صدام إلى أن زيادة أسعار الوقود ستؤثر بشكل مباشر على الفلاحين في مناطق مثل: الوادي الجديد والصعيد، حيث تعتمد معظم المزارع على المعدات التي تعمل بالوقود، مثل: الجرارات الزراعية لتجهيز الأرض وحرثها، مما يزيد الأعباء المالية ويفاقم المشكلات الاقتصادية للفلاحين، موضحًا أن هذا الارتفاع لن يؤدي بالضرورة إلى زيادة فورية في أسعار المنتجات الزراعية؛ لأن أسعارها تتحكم فيها قوانين العرض والطلب، غير أن من المتوقع أن يؤثر ارتفاع أسعار الوقود في الإنتاج الزراعي مستقبلًا.

وشدد أبو صدام على ضرورة أن تتخذ الحكومة حزمة من الإجراءات للتخفيف من آثار هذا القرار على المزارعين، مطالبًا بسرعة تسعير أجرة الجرارات والمعدات الزراعية الأخرى التي تعمل بالوقود، كتلك المستخدمة في حرث الأرض وتجهيزها للزراعة، كما دعا إلى تسعير أجرة سيارات النقل التي تُستخدم لنقل المستلزمات الزراعية والمنتجات إلى الأسواق، لضمان عدم استغلال القرار في رفع الأسعار بشكل غير مبرر.

وأضاف أن الفلاحين يطالبون الحكومة بتحديد سقف لأسعار النقل وعدم السماح لأصحاب الجرارات والمعدات الزراعية بزيادة الأجرة بشكل مبالغ فيه، مؤكدًا أن المزارعين يتوقعون تدخل الدولة سريعًا لضمان عدم تحميلهم تكاليف إضافية غير مبررة.

أبو صدام: الفلاحون يطالبون بوضع سقف لنفقات النقل

من عبء بيئي إلى ثروة اقتصادية..

رحلة قش الأرز من السحابة السوداء إلى صناعة الأعلاف والطاقة الحيوية

تحول مشهد الحقول المصرية في الخريف من أدخنة خانقة تملأ السماء إلى حركة نشطة لجمع وكبس قش الأرز، بعد أن أصبح القش موردًا اقتصاديًا يدر أرباحًا للمزارعين ويسهم في حماية البيئة. ومع توسع مشروعات التدوير والتصنيع، يكتب هذا التحول قصة نجاح جديدة في طريق مصر نحو الاقتصاد الأخضر.

ويؤكد خبراء الزراعة أن قش الأرز لم يعد مجرد بقايا لمحصول موسمي، بل أصبح "ذهبًا أخضر" يفتح آفاقًا جديدة في مجالات التصنيع الزراعي والطاقة الحيوية وتحسين خصوبة التربة.

ويقول الدكتور علاء عزوز، رئيس قطاع الإرشاد الزراعي بوزارة الزراعة، إن قش الأرز يمثل موردًا اقتصاديًا ذا أولوية في سياسات الدولة لإدارة المتبقيات الزراعية، إذ تسعى الوزارة إلى تحويله من عبء بيئي إلى عنصر إنتاجي يدخل في منظومات صناعية متعددة ذات مردود اقتصادي مرتفع.

وأضاف أن القش أصبح يُستخدم اليوم في إنتاج الأعلاف غير التقليدية، وصناعة الأخشاب والورق والطاقة الحيوية، فضلًا عن إنتاج السماد العضوي، وهو ما يعزز التكامل بين البعدين البيئي والزراعي في إدارة المخلفات.

وفي سياق متصل، تتواصل في عدد من المحافظات المصرية أعمال جمع محصول الأرز للعام الحالي، بالتوازي مع جهود جمع وكبس القش استعدادًا لاستخدامه في عمليات التصنيع.

وكشفت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي عن تجاوز كميات قش الأرز التي تم جمعها وكبسها حاجز ٨٠٠ ألف طن حتى الآن، بعد الانتهاء من حصاد أكثر من ٩٠٪ من المحصول في سبع محافظات رئيسية تشمل الشرقية والبحيرة والقليوبية وكفر الشيخ والدقهلية والغربية ودمياط.

في غضون ذلك أكد وزير الزراعة أن الوزارة تواصل جهودها بالتنسيق مع وزارتي البيئة والتنمية المحلية لمتابعة أعمال الجمع وإعادة التدوير، بما يمنع عمليات الحرق ويحد من الأضرار البيئية، موضحًا أن هذه الجهود تتكامل مع برامج توعية المزارعين بفوائد تدوير القش بيئيًا واقتصاديًا واجتماعيًا.

وأشار الوزير إلى أن الوزارة حرصت منذ بداية الموسم على دعم المزارعين من خلال توفير خدمات الزراعة الآلية بأسعار تنافسية تشمل ماكينات الحصاد والدرس والمكابس والفرم، لتسهيل عمليات الجمع والتخزين وتشجيع المزارعين على تبني الأساليب الحديثة والابتعاد عن الطرق التقليدية التي تتسبب في خسائر اقتصادية وبيئية.

وأضاف أن هذه الجهود أسهمت في تسريع عمليات الحصاد والدرس بجودة عالية، كما أتاحت للمزارعين الاستفادة من القش بعد كبسه وتحويله إلى بالات تُستخدم في صناعات الأعلاف والأسمدة، ما يمثل بديلًا عمليًا ومربحًا عن الحرق الذي كان يتسبب في ظاهرة السحابة السوداء.

ووفقًا لتقرير وزارة الزراعة، فقد تم كبس نحو ٨١٩,٩٨٢ طنًا من القش، وفرم ٤١٤,٥٨٥ طنًا، وتشوين ٥٧٧,١٤٥ طنًا بمحافظات الدلتا السبع، كما أظهرت البيانات إنتاج نحو ١,٧٠٠ طن من الأسمدة العضوية من إعادة تدوير القش، وهو ما يؤكد جدواه الاقتصادية كمدخل إنتاجي يسهم في رفع إنتاجية المحاصيل وتحسين خصائص التربة الزراعية.

وفي جانب التوعية، نفذت مديريات الزراعة بالتعاون مع جهاز شؤون البيئة أكثر من ٢,٠٤٩ ندوة إرشادية في المحافظات لتعريف المزارعين بطرق الإدارة الآمنة للمخلفات الزراعية، وأساليب الاستفادة منها ضمن البروتوكول الموقع بين وزارتي الزراعة والبيئة.

علاء عزوز:

مصرون على تحويل متبقيات الزراعة إلى عناصر إنتاجية

طه عبدالعال رئيس مأمورية ضرائب العجوزة والمهندسين:

التسهيلات الضريبية الجديدة أوقفت التقديرات الجزافية ووسعت قاعدة الممولين

زيادة في معدلات الامتثال الطوعي وارتفاع الحصيلة رغم خفض الأعباء

التيسيرات المستقبلية قد تمنح مزايا إضافية للممول الملتزم الذي دفع سابقًا

قال طه عبدالعال، رئيس مأمورية ضرائب العجوزة والمهندسين إن فلسفة قانون التسهيلات الضريبية جاءت امتدادًا لرؤية الدولة في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، الهادفة إلى تخفيف الأعباء عن الممولين، وتحفيز النشاط الاقتصادي، عبر بناء علاقة جديدة بين الممول والمنظومة الضريبية، تقوم على الطمأنة والوضوح بدلًا من التخوف والرهبة التي سادت سابقًا.

وكشف في حوار مع "عالم المال" عن أنه عاصر بنفسه عهودًا كانت فيها التقديرات الجزافية تفرض على الممولين بلا سند، ثم يجد نفسه عاجزًا عن إثبات خلاف ما قدر عليه، بينما غيرت التسهيلات الأخيرة هذه الفلسفة من جذورها بعد تولي الدكتور أحمد كجوك وزير المالية والدكتورة رشا عبد العال قيادة الملف الضريبي، حيث تبنّت الوزارة منهج النزول إلى أرض الواقع بدلًا من الإدارة المكتبية، والاستماع للممولين في مواقع تجمعهم، وإرسال رسالة صريحة لكل من يرغب في الانضمام للمنظومة بأن الماضي لن يُفتح، وأن البداية ستكون من الحاضر، وإلى نص الحوار

ما تقييمك لقانون التسهيلات الضريبية وأهدافه الأساسية في إطار مساعي الدولة لتخفيف الأعباء عن الممولين وتعزيز النشاط الاقتصادي؟

قمت بالعمل في مجال الضرائب لفترة طويلة، وعاصرت قوانين قديمة كان بعضها يفرض ظلمًا على الممولين، إذ كان من الممكن لمأمور الضرائب أن يضع تقديرات مرتفعة للغاية، ثم يوقع المراجع والمدير عليها، بينما يقف الممول عاجزًا عن إثبات خلاف ذلك.

ومع تولي الوزير أحمد كجوك وزارة المالية، والدكتورة رشا عبد العال رئاسة مصلحة الضرائب، إلى جانب الجهاز المعاون لها من رؤساء القطاعات ورؤساء الإدارات المركزية، أعطى اهتمام كبير للغاية لفكرة الوصول إلى ممول يشعر بالرضا عن أداء المنظومة الضريبية، وذلك لأن الضرائب عنصر بالغ الأهمية في العملية الاقتصادية؛ فإذا تمكنت الدولة من توفير بيئة ضريبية ميسرة ومناسبة للمستثمر، فإن ذلك يدفعه إلى توسيع نشاطه الاقتصادي، فيفتح مشروعًا أو ثلاثة أو أربعة، الأمر الذي يخدم الاقتصاد حتى لو لم تكن الحصيلة الضريبية في البداية ضخمة كما قد يتصور البعض.

وأثبت الواقع العملي أنّ كلما تم التيسير على الممول ضريبيًا، ازدادت الحصيلة الفعلية، وهذا هو ما ظهر جليًا في القوانين الأخيرة الخاصة بالتسهيلات الضريبية التي صدرت مؤخرًا، وقد طرحت معادلة جديدة جوهرها كيف نحصل ضرائب قليلة نسبيًا، ومع ذلك يستمر النشاط الاقتصادي وتزداد حصيلة الدولة؛ وهي المعادلة التي نجحت فيها الدكتورة رشا بالتعاون مع الوزير، بعد نزولهم إلى أرض الواقع ومتابعتهم الأداء الفعلي في المأموريات كافة.

كان الوزير ينزل بنفسه إلى المأموريات والمراكز الضريبية ويستمع للمتعاملين، كما زار الغرف التجارية وغيرها، ثم صدرت توجيهات بأن يقدم جميع رؤساء المأموريات تقارير يومية بشأن التسهيلات الضريبية.

ما مضمون التوجهات الصادرة لرؤساء المأموريات فيما يتعلق بالنزول إلى أرض الواقع والتعامل المباشر مع الممولين؟

هناك توجيهات واضحة بأن ينزل جميع رؤساء المأموريات إلى أرض الواقع، وألا يظل أحدهم داخل مكتبه، وكانت هي نفسها تقوم بجولات ميدانية داخل المأموريات بصحبة الوزير، وبالفعل نزلنا أنا وغيري من القيادات إلى الأندية الكبرى مثل الترسانة والأهلي والزمالك وغيرها، وعقدنا لقاءات مباشرة مع الممولين والمسؤولين داخل تلك الأندية، وتم الاتفاق على أن أي ممول يواجه مشكلة فعليه التوجه إلى المأمورية، وعلى رئيس المأمورية حل المشكلة فورًا، وإن تجاوزت المشكلة نطاق اختصاصه فإن المكتب الفني لرئيس مصلحة الضرائب يتدخل، وهو يعمل طوال الأربع والعشرين ساعة، وقد وُضعت الأرقام واللافتات في كل مكان لإيصال رسالة التيسير وتشجيع الممولين على العمل في النور.

وكيف انعكست هذه التوجيهات ميدانيًا على استقبال الممولين وآلية التعامل معهم؟

لم يعد يسمح بتعطيل أي ممول أو تعقيد إجراءاته، فالملف يُفتح مباشرة، وإن كان هناك نقص في مستند ما يتم إبلاغ الممول بالنقص فقط دون تعطيل فتح الملف. كما أن التيسيرات الضريبية أزالت تمامًا فكرة التقديرات الجزافية التي كانت مألوفة في الماضي. وجاء هذا التحول بتوجيه رئاسي ووزاري، وكان له تأثير واضح في توسيع قاعدة الممولين وضم الاقتصاد غير الرسمي.

ما أثر التيسيرات الضريبية على ملف ضم الاقتصاد غير الرسمي؟

أثمرت التيسيرات عن ارتفاع كبير في عدد الممولين المنضمين للمنظومة، وتمكنا من إدخال شريحة ضخمة من الاقتصاد غير الرسمي تُقدَّر بما بين أربعين إلى خمسين في المائة مما أمكن الوصول إليه، وهؤلاء في الأصل لم تكن لهم ملفات ضريبية من قبل.

وكيف تم توصيل مفهوم التيسيرات وآلياتها للممولين في مختلف مواقع تجمعهم؟

تحولت مصلحة الضرائب إلى جهة تشرح قبل أن تطالب، فصار العنصر الضريبي على استعداد للانتقال إلى الممول في مكانه ليشرح له، وهو أمر لم يكن يحدث في السابق، إذ لم يكن المأمور ينزل إلى نادٍ أو محكمة أو غرفة تجارية ليشرح.

القانون الجديدة يهدف لدمج الاقتصاد غير الرسمي وفتح الملف يتم فورًا

كيف تتعامل المصلحة مع النزاعات الضريبية القائمة أمام القضاء في ظل العمل بالتيسيرات؟

إذا كان هناك نزاع منظور أمام المحكمة أو لجنة الطعن، فلا يمكن حسمه وفق التيسيرات إلا بعد تقديم مستند يثبت أن الدعوى لم يُفصل فيها بعد، وذلك منعًا لحدوث تضارب بين ما ستنتهي إليه المصلحة وما قد يقضي به القاضي. وبمجرد تقديم هذه الشهادة، يحال الملف إلى المختص الذي يتولى المحاسبة وفق قواعد التيسيرات الجديدة.

ما الإجراء المتبع إذا كان الممول قد خضع للنظام القديم ثم تقدم بطلب للاستفادة من التيسيرات الضريبية؟

إذا كان الممول قد خضع للمحاسبة وفق النظام القديم، وكان قد تقدم بطلب للاستفادة من التيسيرات الضريبية، فإننا نعيد النظر في وضعه وفق نظام التيسيرات حتى إن كان قد صدر ربط وفق النظام السابق. وبالتالي سواء كان قد حوسب بالفعل أو لم يحاسب بعد، فإن الرجوع يكون إلى نظام التيسيرات الضريبية الجديد.

ما الذي سيترتب على نجاح المرحلة الأولى من التيسيرات الضريبية؟

نتيجة الإيجابيات الكبرى التي تحققت من التيسيرات الضريبية الأولى، بدأ الوزير في التفكير في موجة جديدة من التيسيرات، وأعدت جهات متعددة منها رؤساء المأموريات، والاقتصاديون، واللجنة الاقتصادية بمجلس النواب، والمكتب الفني لرئيس المصلحة.

كيف ارتبطت التيسيرات الضريبية بالأداء الاقتصادي العام؟

التيسيرات الضريبية جاءت في الأساس لخدمة النظام الاقتصادي ودعمه، وقدمت دعمًا غير مسبوق من الدولة. وبرأيي كلما تحسن المناخ داخل مصلحة الضرائب تحسن الاقتصاد تبعًا لذلك، ولا شك أن الضرائب ليست العامل الوحيد المؤثر، لكنها واجهة الاقتصاد المصري ومحوره التنظيمي. وعندما يجد الممول ترحيبًا وتيسيرًا، فإنه يوسع نشاطه ويفتح فروعًا جديدة.

من المستفيدون من هذا القانون وما المقصود بالإعفاءات والغرامات والفوائد الواردة به؟

القانون يستفيد منه الأفراد وكذلك الشركات، وعند تطبيق النظام المبسط، لا تُحسب فوائد إلا من تاريخ العمل بالقانون، فلا يُطالب الممول بدفع فوائد عن سنوات ماضية. أما الضرائب التي سددها سابقًا وفق النظام القديم فهي منتهية، بينما السنوات المفتوحة محل النزاع تحاسب وفق نظام التيسيرات الجديد. فإذا كانت الضريبة المستحقة قبل التيسير خمسة آلاف ثم أصبحت ألفًا، فإن المطلوب فقط هو الألف الجديدة.

النظام الإلكتروني يعتمد رقم الأعمال ولا يُقدَّر جزافا إلا عند ثبوت التلاعب

كيف يتم التأكد من صحة الضريبة المستحقة في ظل إلغاء التقديرات الجزافية؟

هناك نوعان من الملفات: ملفات تسير تقديريًا وملفات تسير حسابيًا. تم حل الملفات التقديرية بأن يعتمد المأمور على رقم الأعمال المقدم في الإقرار وعلى المعاينات، فإذا كان الممول قد تقدم بإقرار تُزاد عليه نسبة ثلاثين في المائة وينتهي النزاع، أما إذا لم يقدم إقرارًا فيُؤخذ آخر ربط ضريبي بزيادة أربعين في المائة وينتهي النزاع كذلك، وبهذا يُقفل الملف دون مطالبة بتكاليف أو حسابات أو فحص إضافي.

هل أبدى الممولون قبولًا لهذا النظام وكيف كانت أبرز الملاحظات عليه؟

وافق الممولون على هذا النظام قبولًا واسعًا، لأنه لا يطلب منهم تكاليف أو حسابات أو إجراءات مرهقة، أما من ناحية العيوب فقد تخيل بعض الناس في البداية أن هذا النظام سيؤثر سريعًا في الحصيلة الضريبية تأثيرًا سلبيًا، غير أن النتائج أثبتت العكس.

هل تغيرت الحصيلة بعد تطبيق التيسيرات الضريبية؟

الحصيلة زادت بالتزامن مع تسهيل الإجراءات على الممولين، لأن إزالة التعقيدات رفعت مستوى الامتثال الطوعي، لا سيما بعدما تحركنا جميعًا ميدانيًا، بداية من الوزير ورئيس المصلحة إلى المأموريات بشكل دوري، ويتم رفع أي عائق فور العثور عليه بتوجيه مباشر لمعالجة المشكلات لحظيًا.

المعاينة الميدانية قبل فتح الملف قضت على الشركات الوهمية

ما الهدف الحالي في العلاقة بين المصلحة والممول؟

الهدف إعادة بناء الثقة بين الممول ومصلحة الضرائب، بعد أن كان يُنظر للمصلحة سابقًا كجهة جباية أصبحت الآن تُقدَّم كجهة حماية تدعم استقرار السوق، لا سيما بعدما نزلت المصلحة إلى الناس، ولم تكتف بالإعلانات وتم تنفيذ حملات توعية رغم تكلفتها لأن المصلحة اعتبرت الاستثمار في الوعي أهم من تكلفة الدعاية دعمًا لنمو الاقتصاد

كيف تتعامل المصلحة مع بيانات الفاتورة الإلكترونية؟

المصلحة تصدّق على رقم الأعمال كما يرد من الممول في المنظومة ما لم يثبت العكس لأن النظام الإلكتروني يربط تلقائيًا بين البائع والمشتري ويكشف أي تلاعب.

هل ما زالت هناك إمكانية للتقدير رغم تطبيق الفاتورة الإلكترونية؟

لا يتم اللجوء للتقدير في وجود منظومة الفاتورة والإيصال الإلكتروني إلا في الحالات التي يثبت فيها التلاعب وإلا فالبيانات المرسلة للمصلحة تُعتمد كما هي.

كيف يتم كشف محاولات التلاعب؟

التلاعب يكشف تلقائيًا من خلال تضارب البيانات بين الأطراف ومن خلال وجود إدارة مكافحة التهرب والتفتيش الميداني والنزول لأرض الواقع الذي ما زال قائمًا

كيف يمكن القضاء على ظاهرة الشركات الوهمية؟

التحقق الميداني الكامل من الواقع، أدى إلى القضاء على هذه الشركات فعليا، فأي ملف لا يفتح إلا بعد المعاينة الفعلية للمكان والمخازن والأنشطة لمنع فتح ملفات غير حقيقية قد تستخدم في تجارة العملة أو أنشطة غير مشروعة، كما نجري معاينات دورية للتأكد من استمرار النشاط فعليا وعدم تحوله إلى نشاط وهمي.

إلى أين وصل مقابل التأخير حاليا؟

الممول يسدد ٧٠٪ ويُوقف ٣٠٪ وقد تُعدل النسبة في التيسيرات الجديدة لزيادة الدعم للممولين الملتزمين، والهدف من ذلك أن يشعر الممول الذي يدفع ويلتزم بأن الدولة تقف معه وتمنحه مزايا إضافية لتحفيزه على الاستمرار داخل النظام.

هل وضعتم معايير جديدة لتولي القيادة داخل المصلحة؟

نعم لم نعد نختار القيادات بناءً على قدرتهم على التحصيل فقط، بل وفق طريقة تعاملهم مع الناس ومستوى خبراتهم واحترامه للتطبيق الصحيح قبل النظر في حجم الحصيلة.

حوار - إيمان خيري
اعده للنشر- أحمد محمد